الحركة الإسلامية المسلحة

في الجزائر

١٩٧٨م - ١٩٩٣م

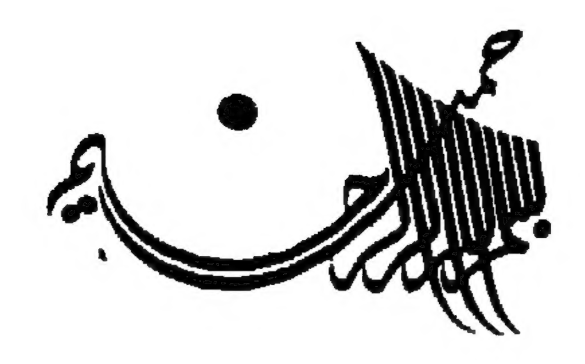
الحركة الإسلامية المسلحة

في الجزائر

١٩٧٨م - ١٩٩٣م

يحيى أبو زكريا

مؤسسة المعارف للمطبوعات



الطبعة الأولى
١٤١٣هـ - ١٩٩٣م

مؤسسة العارف للمطبوعات
ص.ب: ١٠٦-٢٤
بيروت - لبنان

الفهرس:

الإهـــــــداء

إلى والـدي الذي جـاهد من أجـل تحـريـر الجـزائـر من خـلال الثـورة الجزائرية المقدّسة . .

إلى من باعدت بيني وبينه المسافات، ولما التقينـا فارق هـذه الحياة الى الرفيق الأعلى . .

إلى من كان يتأسف على ما اسماه بالثورة المغدورة والمسروقة . .

أهدي هذا الجهد المتواضع

ابنـــك

يحيـى

مقدمـــــة:

قبل ظهور الجبهة الإسلامية للإنقاذ على الساحة الجزائرية، كان التيار الإسلامي في الجزائر مندفعاً ومتدفقاً.. إلاَّ أنّه لم يعرف الصيغة التنظيمية الفعلية، إلاَّ عند تعديل الدستور الجزائري سنة ١٩٨٩ في شباط، الذي أقر الحرية الحزبية والإعلامية..

وقد عدل هذا الدستور عقب الانتفاضة الشعبية العارمة في ٥ تشرين الأول [أكتوبر] ١٩٨٨..

أما قبل هذه الفترة فقد كانت الحركة الإسلامية تعمل في السرية المطلقة، كما كان محور نشاطها المساجد.. وبرغم تأميم السلطة الجزائرية آنذاك للمساجد، إلاّ أن الشعب الجزائري كان يبادر إلى تشييد مساجد خارج نطاق وزارة الشؤون الدينية المكلفة رسمياً من قبل السلطة الجزائرية بمتابعة شؤون المساجد وكانت هذه الوزارة تعمم خطب الجمعة على الأئمة، وتفرض عليهم الالتزام بمضامين الخطب المرسلة إليهم من قبل وزارة الشؤون الدينية..

ومع هذا التقييد كانت العديد من المساجد الحرّة ـ كما عرفت فيما بعد ـ في الجزائر تخرج عن إرادة السلطة، متحدية كل القوانين وبدأت محنة الإسلاميين مع السلطة الجزائرية عقب الاستقلال مباشر سنة ١٩٦٢.

وأول رجل إصلاحي تعرض لملاحقة السلطة الجزائرية برئاسة أحمد بن بلة كان الشيخ البشير الإبراهيمي؛ أحد مؤسسي جمعية العلماء المسلمين أثناء الاستعمار الفرنسي؛ والتي ساهمت بقسط كبير في الحفاظ على إسلامية وعروبة الجزائر. . . وقد جمدت نشاطاته بعد الاستقلال وألغي دورها. . ويعد إعلان السلطة الجديدة في الجزائر أنَّها ستتبنى الخيار الاشتراكي وتغيِّبُ الإسلام نهائياً: إعتبر البشير الإبراهيمي هذا الخيار تعديًّا صريحاً على الإسلام الذي لعب أكبر الأدوار في تحرير الجزائر من نير الاستعمار الفرنسي. .

ولم ترق للسلطة هذه الاحتجاجات، فوضعته تحت الإقامة الجبرية، وقطعت عنه الراتب الرمزي إلى أن وافته المنية يوم الخميس ٢٠ ماي (أيار) ١٩٦٥.

وقد حمل المشعل بعده الشيخ أحمد سحنون والشيخ عمر العرباوي والشيخ عبداللطيف سلطاني. .

وكان النظام الجزائري الذي اختار المنهج الماركسي في إدارة شؤون الحكم يلاحق كل الدعاة الإسلاميين الذين كانوا يطالبون بضرورة الحفاظ على إسلامية الجزائر وعروبتها ويحذرون من سرقة

الثورة الجزائرية ودماء مليونين من الشهداء. . .

وحتى لما تأسست جمعية القيم؛ وهي جمعية تعنى بإحياء القيم الإسلامية والأخلاقية، قام النظام الجزائري بإلغائها ومحاربة رجالها. .

وكان يدير هذه الجمعية طلائع الحركة الإسلامية الجزائرية فيما بعد: كعبد اللطيف سلطاني، وأحمد سحنون، وعباسي مدني، وعمار طالبي، وعمر العرباوي، ومحمد الأكحل شرفاء، ورضا بن فقيه وغيرهم. . .

وبعد إلغاء هذه الجمعية، واصلت السلطة الجزائرية ذات الإتجاه اليساري تطويق كل النشاطات الدعوية؛ ولم تكن تسمح بأي حال بقيام نواة إسلامية تعمم الفكر الإسلامي. .

وفي أيلول سنة ١٩٦٨ فتح أول مسجد في الجامعة المركزية في الجزائر العاصمة باقتراح من الأستاذ المفكر مالك بن نبي ـ رحمه الله ـ الذي كان يؤمن بضرورة تكوين نخبة مثقفة إسلامية تتصدى للصراع الفكري ومزاعم اليسار الجزائري. . .

وبعد افتتاح هذا المسجد، دعا مالك بن بني إلى إقامة ندوات وملتقيات تعنىٰ بالفكر الإسلامي في الجزائر؛ فأثرت فكرته وصارت العاصمة الجزائرية ومناطقها تشهد سنوياً ملتقى عالمياً للفكر الإسلامي وقد استحوذت لاحقاً وزارة الشؤون الدينية على هذه الفكرة وتبنتها. .

وقد عاشت الحركة الإسلامية في الجزائر المحنة الشاملة أيام

حكم الرئيسين بن بلة وهواري بومدين. وتعرض الكثير من الدعاة إلى السجن، وكان جهاز الأمن العسكري الذي كان يشرف عليه رئيس الوزراء الأسبق قاصدي مرباح يلاحق بلا هوادة الإسلاميين وكان المعتقلون يبعثون رسائل عديدة إلى المنظمات الدولية للوقوف إلى جانب قضيتهم.. والتي كانت تتحدث عن الاضطهاد الذي يتعرض له الإسلاميون داخل السجن، ووسائل التعذيب التي تستخدم ضدهم ومحاكمتهم في محاكم عسكرية مغلقة.

وهذه الملاحقة السلطوية لأبناء الحركة الإسلامية في الجزائر؛ جعلت التيار الإسلامي يلجأ إلى السرية في عمله السياسي؛ ونادى البعض بضرورة حمل السلاح ضد السلطة الجزائرية التي ضيقت الخناق على الجماعات الإسلامية..

وقد رأى بعض الدعاة الجزائريين ضرورة الإستمرار في خط الدعوة وتعبئة الشعب الجزائري بالمفاهيم الإسلامية ومحاربة المشروع التغريبي المفروض على الجزائر بعد الإستقلال مباشرة..

في حين رأى آخرون ضرورة تشكيل حركة إسلامية مسلحة تعامل السلطة بالمثل..

وبالفعل تأسست أول حركة إسلامية مسلحة في الجزائر سنة ١٩٧٩، وأشرف على تأسيسها مصطفى بويعلي وشخص آخر يدعى السيد كمال.. وقد إتخذت هذه الحركة من الجبال الجزائرية مركزاً لها وهجمت على ثكنة عسكرية للحصول على أسلحة وتمكنت

في ظرف وجيز أن تصير هاجساً مقلقًا للسلطة الجزائرية.

واستمرت هذه الحركة في شن عملياتها العسكرية على عناصر الدرك الوطني الجزائري..

وقد أصدر الشاذلي شخصياً أوامره للسطات الأمنية بضرورة محاربة هذه الجماعة العسكرية محاربة شعواء لأن أمرها بدأ يتسع ويحتمل أن تصير قاعدة لمعظم الناقمين على النظام الجزائري...

وما زالت هذه الحركة إلى يومنا هذا في ضراع مرير مع الجيش الجزائري وقد ضاعفت من عملياتها خصوصاً بعد إلغاء المسار الإنتخابي في الجزائر الذي حصد الإسلاميون فيه معظم المقاعد البرلمانية..

يحيى أبو زكريا

الحركة الإسلامية المسلحة
في الجزائر

إستطاع مصطفى بويعلي أحد أبرز قواد الحركة الإسلامية المسلحة في الجزائر أن يوحد التيار الإسلامي الجزائري الذي يؤمن بالعمل المسلح والعمل الجهادي لإسقاط النظام الجزائري وإتخذ مصطفى بويعلي من مسجد العاشور في الجزائر مركزاً له ولجماعته. . ومن هذا المسجد انطلقت إرهاصات هذه الجماعة التي بدأت بأشخاص معدودين ثمَّ إمتدت لتشمل عناصر عدة في كافة الإقليم الجزائري. .

وقبل تأسيس هذه الحركة المسلحة اتصل بويعلي بالسيد بن عمار محمود وجعفر بركاني وعمارة الطيب ومنصوري ملياني وتواتي معمر وعبدالقادر شبوطي. . وإتفق هؤلاء على الشروع في تكوين هذه الجماعة تكويناً عسكرياً من خلال تدريبات دقيقة في بعض غابات الجزائر. . . وساهمت خبرة مصطفى بويعلي العسكرية في تنظيم هذه الحركة تنظيماً عسكرياً أربك مواقع السلطة ولمدَّة سنوات. .

من هو مصطفى بويعلي ؟:

ولـد مصطفـى بويعلـي في ٢٧ كانـون الثانـي [يناير] سنة ١٩٤٠ بالدراريـة، جاهد في صفوف الثـورة الجزائريـة المباركـة برتبة ضابط، بعد الاستقـلال وعند إنحـراف الثـورة الجزائريـة عن خطهـا السياسـي والإيديولوجي إنضم إلى المعارضة الجزائرية وعقب الإطاحـة بالرئيس أحمد بن بلة ترشح للمجلس الشعبي الوطني ولكن سرعان ما طوق من قبل الحزب الواحد الحاكم، حزب جبهة التحرير الوطني آنذاك بإعتبار كان يجهر بآرائه بدون خشية؛ عمل لفترة من الزمن في شركة سونيليك الكهربائيـة في منطقـة العاشـور. . عرف عنـه إتصالـه الدائـم بالعلماء وتلاميذ الشيخ عبدالحميد بن باديس مؤسس جمعية العلماء المسلمين الجزائريين. .

كان من أجرأ الدعاة على النظام الجزائري وكانت دروسه في مسجد العاشور مليئة بالمواقف الجريئة ضد النظام الجزائري. . وكثيرا ما كان يحث الشعب الجزائري على الثورة ضد النظام الذي ميعَّ الثورة الجزائرية. . وفرض مشروعاً تغريبيّاً على المجتمع. . .

وهو أول من أسـس تيـاراً عسكريـاً لمحاربـة الدولـة الجزائرية. وكان هدف حركته إقامة دولة إسلامية التي ينبغي أن تقام بالحتمية الثورية ذات النفس الطويل. .

تزوج مصطفى بويعلي سنة ١٩٦٢ بالسيدة حفيظة ورزق ثمانية

أطفال أحدهم ولد بينما كان مطارداً من قبل الجيش الجزائري. . .

وقد تحدثت السيدة حفيظة عن زوجها بعد ثلاثة سنوات من إستشهاده فقالت: تزوجت مصطفى وتقاسمت معه كل الصعوبات التي مورست عليه من قبل السلطة منذ بداية نشاطه السياسي حتى حادثة قتله سنة ١٩٨٧، وقد كانت الشرطة السياسية تلاحق زوجي وتهدده وحاولوا إختطافهُ سنة ١٩٨١، وعندما كان مرابطاً في الجبال يحارب جلاوزة السلطة. . كانت الشرطة السياسية تأتي إلى بيتي ويسمعونني الكلمات البذيئة والجارحة؛ وقد حدث ذلك مراراً. . ولطالما حطموا الأواني وخربوا البيت على طريقة الاستعمار الفرنسي، وكانوا يهددون أولاده بغية إكتشاف الطريق المؤدي إلى زوجي. .

وقد تعرضت أنا وأولادي إلى حصار غذائي إستمر من ٣٠ تشرين الثاني إلى ٤ كانون الثاني سنة ١٩٨٧.

وكانت الشرطة السياسية تحاصر بيتنا ولا تسمح لأي أحد بزيارتنا وقد وصل الأمر بهم إلى منع إبني الأكبر من رؤيتي ورؤية إخوته أثناء أدائه للخدمة العسكرية. .

وقد كانت الشرطة السياسية تحرمنا من الحصول على الغذاء وحتى لما نفذت أموالنا كانوا يمنعون عنّا الزيارات التي قد تفيدنا وعندما توفيت جدتي إغتنمت الفرصة وتوجهت إلى تشييع جنازتها، وهنا إغتنمت الفرصة للحصول على بعض الأموال. .

إنّ زوجي مصطفى بويعلي لجأ إلى السلاح دفاعاً عن نفسه وعن عقيدته. .

وقد فك الحصار عن عائلة مصطفى بويعلي يوم ٤ كانون الثاني سنة ١٩٨٧ أي بعد مقتله رحمة الله عليه. . .

وقد حدّثت السيدة حفيظة عن تجاوزات خطيرة تعرضت لها وأولادها. . وحتى أقرباء مصطفى بويعلي كانوا مطاردين، والسبب في ذلك أنّ السلطة الجزائرية أصيبت بذعر كبير للعمليات الكبيرة التي كان يقوم بها مصطفى بويعلي زعيم الحركة الإسلامية المسلحة، وتمكن في ظرف وجيز أن يقض مضاجع السلطة، حتى أنّ الشاذلي كما تقول أوساطه كان يسبُّ كبار المسؤولين على الأمن لعدم قدرتهم على إكتشاف موقع بويعلي العسكري الذي إزدادت ضرباته للدرك الوطني والثكنات العسكرية. .

وبعد أن اتسعت رقعة الحركة الإسلامية المسلحة شرعت الشرطة السياسية في ملاحقة أقرباء بويعلي فقد توجهت فرقة أمنية إلى أخي بويعلي الأكبر وأخرجوه بالقوة من بيته وقتلوه أمام إبنه. .

والسبب في ذلك حسب رجال الأمن حتى يخرج بويعلي من موقعه لينتقم لأخيه ثمَّ يلقى عليه القبض. . وقال عندها بويعلي: أنا لا أنتقم بل أجاهد في سبيل الله.

وقد حاولت السلطة ذات يوم التحاور مع هذه الجماعة المسلحة فأشترطت على السلطة مجموعة من الشروط من جملتها: إطلاق

سراح الدكتور عباسي مدني والمعتقلين معه في حادث الجامعة المركزية في الثاني عشر من تشرين الثاني ١٩٨٢، والسماح للدعاة بالتحرك بحرية وإلقاء الدروس في المساجد بدون ملاحقة الشرطة السياسية؛ والكف عن الظلم ومواجهة التيار الإسلامي والشروع في تغيير النظام بما يتماشىٰ والشريعة الإسلامية. . إلاَّ أنّ السلطة الجزائرية رفضت هذه الشروط مما جعل الحركة الإسلامية المسلحة تكثف من عملياتها. .

عملية الصومعة

كانت الحركة الإسلامية المسلحة تخطط للحصول على أسلحة وذخيرة عسكرية فأعتمدت في بادىء أمرها على أسلحة قديمة أستخدمت في حرب التحرير؛ وبنادق صيد، إلاَّ أنّ هذه الحركة كانت ترىٰ ضرورة أن يكون التوازن العسكري بينها وبين القوات النظامية متكافئاً فخططت للحصول على أسلحة متطورة. .

وبالفعل إستولى عناصر من هذه الحركة على المتفجرات التي تستخدم في تفجير الجبال الصخرية وخططوا للإستيلاء على الأسلحة الموجودة في ثكنة الصومعة. .

وقد تمَّ التخطيط لهذه العملية كما يقول أحد منفذيها السيد معيزي ثلاث مرات، في المرة الأولى وأثناء الهجوم على هذه الثكنة صادف المهاجمون سيارة تابعة للإمن حاولت إيقاف المجموعة المهاجمة والتي تراجعت بسرعة وفي المرة الثانية كان هناك شباب يحومون حول الشاحنة التي من المفترض إستخدامها في العملية. . ولهذا وكما يقول السيد معيزي وجب علينا وضع خطة

متكاملة لتنفيذ عملية الهجوم بدقة. . .

وكان بويعلي مصطفى حسب ما ذكرهُ معيزي يوصي بالتريث وعدم الإستعجال في بلوغ الهدف. .

ويستطرد مصطفى معيزي قائلاً: إخترنا ليلة عطلة للشروع في الهجوم على الثكنة باعتبار أنَّ الثكنة ستكون خالية، لأنَّه في أيام العطلة يتم تسريح كل المجندين والعاملين في الثكنة. .

إنطلقنا كما يقول مصطفى معيزي بشاحنتين من نوع «ڤولسفاغن» من مدينة صوحان ولما وصلنا إلى مدينة بوڤرة تركنا سياراتنا هناك، واستعملنا الشاحنتين فقط، وقسمنا الشيخ مصطفى بويعلي إلى جماعات، جماعة تتولى الحراسة، وأخرىٰ تقطع خطوط الإتصال وجماعة تتكفل بالنقل. .

كنا حوالي ١٨ عنصراً، وصلنا إلى حديقة البرتقال التي تحيط بالثكنة، فتقدم مصطفى بويعلي إلى حارس الثكنة طالباً منه الإستسلام وعدم القيام بأي حركة، إلاَّ أنّ الحارس فرَّ وأخذ يصرخ ويصيح، فأدركناه واستسلم كل من كان داخل الثكنة دون استخدام القوة. . واستولينا على كل الأسلحة الموجودة في الثكنة ووضعناها في الشاحنة. . أما الشيخ مصطفى بويعلي فقد كان يتفقدنا ويسرع الخطى في اتجاه كل محور لإنجاح العملية. .

ويقول رفيق مصطفى بويعلي السيد مصطفى معيزي كنَّا جميعاً نرتدي الزي العسكري وقد اتفقنا على وضع السلاح في مكان لا يعلمه

إلاّ الشيخ مصطفى بويعلي وبركاني جعفر وصاحب المحل - الذي تخفى عنده الأسلحة - ومع البدايات الأولى لطلوع الشمس ألغينا الخطة الأولى فيما يتعلق بإخفاء الأسلحة، واتفقنا على أخذها إلى مكان آخر . .

الهجوم على الصومعة كما ترويه جريدة المنقذ:

جريدة المنقذ لسان حال الجبهة الإسلامية للإنقاذ حصلت على معلومات مفصلة عن عملية الهجوم على الصومعة وقد روت القصة بتفاصيلها في عددها الصادر يوم ١١ تشرين الأول [أكتوبر] سنة ١٩٩٠ .

من صوحان كان الإنطلاق:

في ليل دامس من ليالي صيف ١٩٨٥ وفي عمق جبال تابلاط كانت منطقة صوحان على موعد مع التاريخ باحتضانها مجموعة صغيرة من أبناء الحركة الإسلامية . . ولئن كانت هذه الثلة المؤمنة قليلة العدد فمسعاها كان عظيماً يكفيها فخراً أنّها قادت معارضة مشرفة لأنّها كانت ترفع الإسلام شعاراً لها تخوض به معركة لا ترحم وعنيدة لا تلين، قوية قوة جبال تابلاط وربوع هذا الوطن المجاهد مصطفى الشهيد، محمود، محمد؛ عبدالعزيز الملياني، عبدالقادر، جعفر، عثمان، معمر، العيد؛ رابح . . ؛ عبدالله، ماحي . ، الإمام عثمان، سليمان؛ حمزة، عبدالنور . . سبعة عشر رجلاً إجتمعوا على كلمة سواء

الإستحواذ على السلاح، اللغة الوحيدة التي يفهمها النظام المتهرىء.

بعد ضبط العملية وتوزيع المهام والإجراءات المفضية إلى نجاحها تحرك موكب الشهادة صوب مدينة بوقرة مروراً بمدينة الأربعاء عبر مسالك لا يراقبها الدرك وعلى متن سيارتين تجاريتين من نوع «فولسفاغن» في حال جيدة وسيارة ثالثة من نوع «مازدا» تجارية تنقل على متنها بقية العناصر.

مدينة بوقرة المحطة الثانية:

عند الوصول إلى مدينة بوقرة وعلى بعد عدَّة كيلو مترات من ثكنة الصومعة وقف الركب وهناك أوقفت سيارة «مازدا» وركب الجميع سيارتي «فولسفاغن» ربحا للوقت وتحسباً لكل طارىء وكان الشهيد مصطفى بويعلي كعادته في كل عملية يتفقد إخوانه للتأكد من أنّ الجميع على أتم الاستعداد نفسيّاً وجسديّاً وكذلك كان الحال..

تنظيم العملية:

تكفل الإشراف العام على العملية من ألفها إلى يائها الأخ عبدالعزيز لحويج المدعو سليمان كما كُلف الأخ السعيد بيدي بتهيئة العملية من داخل الثكنة، أمَّا الأخ محمود بن عمر فقد أسندت إليه مهمة ترتيب العملية.. وتهيئتها خارجياً.

ووفقاً لمعطيات العملية قسمت الجماعة إلى لجان أسندت مهمة قطع الحراسة وقطع أسلاك الهاتف ومنبه الإنذار إلى كل من الإخوة

عمار جنادي، أحمد ومحمد خيدة ومحمَّد رابحي. .

اللجنة الرابعة وهي اللجنة الأخيرة تكلفت بشحن ألأسلحة وكانت تضم الإخوة. رابح صغير، عبدالقادر شبوطي: ومصطفى معيزي. .

مزرعة الحوامض والترتيبات الأخيرة:

حتى نضع القارىء الكريم في الصورة لتسنىٰ له متابعة أجزاء هذه العملية يجدر بنا عرض مختلف الوسائل التي استعملت فقد لوحظ أنَّ الشهيد مصطفى بويعلي كان يحمل رشاشاً أما منصوري ملياني فقد كانت بحوزته بندقية صيد وتقاسم كل من محمود عمّار وعبدالعزيز منصوري مسدسين، وكلف باقي الأعضاء بحمل مسامير ومقص لاستخدامه في قطع الأسلاك الهاتفية. .

كان الشهيد مصطفى بويعلي يتفقد جماعته للتأكد من تمام الاستعداد لدى كل فرد ثمَّ توجه إلى السعيد بيدي وعبدالرحمان حطّاب حيث طلب من الأول أن يتقدم نحو الحاجز، ووصل الثلاثة قبالة العيادة تأكدوا من خلو المكان ثمَّ أعطيت الإشارة للتقدم مرة أخرى حتى أصبحوا على مقربة من مركز المراقبة. . (حوالي ٣٠ متراً) من الجهة الخلفية، ثم بعد ذلك قطعت الأسلاك ليتسنى للجماعة المرور من خلالها ومرت بعدها كل اللجان. . فوجاً تلو الآخر. .

تجمع الجميع داخل الثكنة بعدها تسربوا من خلال الفتحة التي

هيئت لذلك وبالقرب من مركز الحراسة تمَّ تنظيم حلقة (سنَّة الانطلاق) حيث تمَّ تذكير الجماعة بتجنب إراقة الدماء وتلا الشهيد مصطفى بويعلي قوله تعالى ﴿ **وإذا عزمت فتوكل على الله** ﴾. . ثمَّ توجه بنفسه أمام مركز الحراسة حيث أمر الحارس بوقزولة بوعلام برفع يديه لكن هذا الأخير بعدما خرج مذعوراً عاد أدراجه إلى الداخل صارخاً وقد كان مركز المراقبة محاصراً حيث تمكنت عناصر اللجنة الثالثة المكلفة بإقتحام المركز من تثبيت الحراس ما عدا بوقزولة بوعلام الذي أظهر مقاومة اضطّرت بعض الإخوة إلى ضربه حتى يتمكنون من إنجاز مهمتهم وأوثق جميع الحراس بما فيهم بوقزولة. .

وقد كان الشهيد مصطفى بويعلي طوال فترة العملية يهدىء من روع الحراس بعدما ظهر عليهم الفزع من هول المفاجأة. . وأثناء هذا الاقتحام تنبهت الجماعة المهاجمة إلى فرار اثنين من داخل الثكنة بإتجاه مركز رجال الدرك الوطني وحينها أمر مصطفى بويعلي الأخ عبدالعزيز لحويج بالتوجه صوب مركز الدرك لحراسة الثغر وأمر باقي الجماعة بأن تكمل عملها دون أن تلتفت إلى شيء حتى وإن سمعت طلقات الرصاص وبعد ذلك شرعت لجنة تحطيم الأبواب في كسر نافذة غرفة الأسلحة حيث كانت توجد.٥٠٠ قطعة بين رشاش ومسدس وبعدها تعاونت كل اللجان مع لجنة شحن الأسلحة. . تَمَّ خلالها شحن ما يلي:

- ١٠ بنادق من نوع «ماس ٥٦».
- ١٢٠ بندقية عادية.

- ٣٥ رشاش من نوع «مات ٤٩».
- ٢٧ مسدس من نوع «سميت ولسون».
- رشاشان من نوع «موزير».
- ١٤٠ مسدس من مختلف الأنواع.
- ١ أربي جي.
- رشاشان ثقيلان.
- بندقيتان ثقيلتان «كرابين».
- ١٥ قنبلة يدوية.
- ١٢ ألف رصاصة لمسدس «سميث ولسون».
- ٦ آلاف رصاصة لرشاش «مات ٤٩».
- ١٤٠ علبة ذخيرة للرشاشات.
- ١٨٠ رصاصة للبنادق الثقيلة..

بعد إنهاء عملية الشحن.. قفلت السيارتان راجعتين صوب مدينة «بوقرة»، هناك توقفنا يقول أحد عناصر جماعة مصطفى بويعلي، حيث ألقى الشهيد مصطفى بويعلي كلمة على عناصره وقد قال الشهيد: «إنّ هذا السلاح إن كان من نصيبنا لن يأخذه منّا أحد وإن لم يكن من نصيبنا فلن نستطيع الإحتفاظ به.. ثم توجهت السيارات إلى منطقة صوحان في آخر المطاف تحسباً لأي طارىء.

التخطيط للجهاد المقدس

كان مصطفى بويعلي كما تقول جماعته متأثراً لما أصاب الحركة الإسلامية في الجزائر من محن وبلايا. . فقبل عملية الصومعة قامت السلطة الجزائرية بإعتقال كل الدعاة الإسلاميين بما في ذلك شيخَا الحالة الإسلامية في الجزائر الشيخ أحمد سحنون والشيخ عبد اللطيف سلطاني واللذين أفرجت عنها السلطة الجزائرية لإعتبارات سياسية وقد وضع الشيخ عبداللطيف سلطاني تحت الإقامة الجبرية حتى قضى نحبه وقد شيع جثمانه إلى مثواه الأخير في مقبرة القبة. . نصف مليون جزائري برغم الصعوبات التي كانت تعترض التيار الإسلامي. .

ويعود سبب إعتقال الدعاة الإسلاميين في الجزائر إلى التجمع الضخم الذي أقامته الحركة الإسلامية في الجزائر في الجامعة الجزائرية: أحمد سحنون، عبداللطيف سلطاني وعباسي مدني وعلي بلحاج ومحمد السعيد. . . .

وكان هذا التجمع يهدف إلى الضغط على السلطة لإطلاق سراح الطلبة الإسلاميين المعتقلين في جامعة إبن عنكون الخاصة بتدريس

الحقوق والقانون... وقد كانت الجامعات الجزائرية في هذه الفترة وقبلها تعيش صراعاً مريراً بين التيار اليساري والتيار الإسلامي.. وحاولت مجموعة من التيار اليساري الاستيلاء على الحي الجامعي الذي يوجد فيه المسجد وهذه التحرشات بالطلبة الإسلاميين أدت إلى وقوع إشتباكات وسقوط الطالب كمال أمزال ضحية لهذه الإشتباكات... وبادرت السلطة الجزائرية إلى اعتقال عدد كبير من الطلبة الإسلاميين، مما اضطّر طلائع الحركة الإسلامية في الجزائر الشيخ عبداللطيف سلطاني، والشيخ أحمد سحنون، والشيخ عباسي مدني إلى تنظيم تجمع ضخم في باحة الجامعة المركزية في الجزائر حضره آلاف الإسلاميين. وكانت بداية الإلتفات من قبل السلطة إلى قوة التيار الإسلامي في الجزائر.. وقد انعقد هذا التجمع الذي سميَّ «يوم من أيام الله» في أدبيات الحركة الإسلامية في الجزائر يوم ١٢ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٢. وقد أصدر هذا التجمع بياناً اعتبر أول بيان سياسي للتيار الإسلامي في الجزائر الذي بدأ يأخذ شكله التنظيمي شيئاً فشيئاً وقد تلا البيان أحد رموز التيار الإسلامي في الجزائر سليم كلالشة.

بيان النصيحة:

عن أبي رقية تميم بن أوس الداري (ره) أنَّ النبيَّ (ص) قال: الدين النصيحة، قلنا: لمن؟ قال: لله ولكتابه ولرسوله ولأئمة المسلمين وعامتهم. رواه مسلم.

في ضوء الأحداث الأخيرة التي تعرض لها شبابنا المؤمن من إرهاب وإختطاف وسجن وتعذيب وما تعرضت له بيوت الله في الأحياء الجامعية في إبْن عكنون وتيزي وزو وغيرهما والتي لم تكن الأولى والأخيرة من نوعها وكذلك المساجد في كثير من المؤسسات التربوية كالثانويات والتكميليات أو المؤسسات العمالية في بعض المصانع والإدارات، هذه الأحداث لا شك أنَّها كانت بتدبير من الشيوعية العالمية والماسونية والعنصرية الغرض منها توريط الدولة عن طريق إستخدام أجهزتها في تنفيذ خطتهم ذات الصلة المباشرة بالمذابح التي تعرض لها المسلمون في لبنان وفلسطين وغيرها من العالم الإسلامي. إنَّ تسخير الدولة في خدمة المستعمر لضرب ديننا الحنيف وتهديد وحدة وطننا والمس بكرامة أمتنا لأعتداء صريح على سيادتنا وشخصيتنا لأنَّ هدم المنشآت العمرانية لأهون من قتل الضمائر وهدم الشخصية والقضاء على الإعتقاد وتثبيط عزيمة الأمة وإرادتها الخيرة التي تعتبر العامل الرئيس لبناء حضارتنا وحمل رسالة الإسلام هداية ربانية في عالم طغت عليه النزعات المادية؛ إنَّ الجزائر المسلمة ما كانت لتقع في إخطاء لو إهتدت بالكتاب والسنة. . إنَّ هذه الأحداث لتندرج في مخطط أخطر غزو ثقافي تعرضت له بلادنا.

وتداركاً لوقوع بلادنا بلاد المليون والنصف شهيد فيما آلت إليه النظم الآخرى لا بد من التصدي لهذه المؤامرة بتطهير أجهزة الدولة من العناصر العميلة وإزالة الفساد في البلاد قبل فوات الأوان. . نظراً لخطورة الموقف فإن التعاون المشترك بين العناصر الطيبة في الأمة

أصبح أمراً لا بد منه وأي تهرب من المسؤولية من أي طرف يُعَد خيانة كبرىٰ للإسلام وللوطن.. وجود هذا التعاون لا يتوفر في اعتقادنا إلاّ في ظل العودة الصادقة إلى الإسلام لنلح على الإسراع في البت في القضايا التالية:

١ ـ وجود عناصر في مختلف أجهزة الدولة معادية لديننا متورطة في خدمة عدونا الأساسي وعملية تنفيذ مخططاته الماكرة، الأمر الذي ساعد إشاعة الفاحشة وضياع المهام والمسؤوليات على الدولة وغيرها.

٢ ـ تعيين النساء والمشبوهين في سلك القضاء والشرطة وغياب حرية القضاء وعدم المساواة في الأحكام لهو هدم للعدالة التي لا أمن ولا استقرار بدونها.

٣ ـ تعطيل حكم الله الذي كان نتيجة حتمية للغزو الإستعماري واحتلاله للبلاد الذي لم يعد له مبرراً اليوم بعد عشرين سنة من الإستقلال فلا بد من إقامة العدل بين الناس بتطبيق شرع الله..

قال الله عز وجّل: ﴿ **وأنزلنا معهم الكتاب والميزان ليقوم الناس بالقسط..** ﴾..

٤ ـ حرمان المواطن من حريته وتجريده من حقه في الأمن على نفسه ودينه وماله وعرضه. وحرمانه من حرية التعبير لهو اعتداء على أهم حقوقه ومبررات إلتزامه بواجباته الشرعية والأخلاقية...

٥ ـ عدم توجيه تنميتنا الإقتصادية وجهة إسلامية رشيدة بإزالة كل المعاملات غير الشرعية، وعدم تيسير السبل الشرعية لاكتساب الرزق من زراعة وتجارة وصناعة وتسوية بين الناس في فرص الإستفادة من خيرات البلاد بدون تمييز.

٦ ـ تفكيك الأسرة والعمل على إنحلالها وإرهاقها بالمعيشة الضنكة كانت سياسة بدأتها فرنسا وبقيت تمارس حتى اليوم بالإضافة إلى محاولة وضعها على غير الشريعة الإسلامية تحت شعار نظام الأسرة.

٧ ـ الإختلاط المفروض في المؤسسات التربوية والإدارية والعمالية انعكست نتائجه السيئة على المردود التربوي والثقافي والإقتصادي والإجتماعي حتى صار يعطى مؤشراً خطيراً على سرعة الانتشار الخلقي والحضاري.

٨ ـ الرشوة والفساد الممارسين في المؤسسات التربوية من المدرسة إلى الجامعة والإدارة وغيرها مرض بيروقراطي لا أخلاقي خطير لا يسلم مجتمع منه إلاّ إذا نفضه عنه.

٩ ـ تشويه مفهوم الثقافة وحصره في المهرجانات الماجنة اللاأخلاقية عرقل النظام التربوي. وحال دون توصله إلى إبراز المواهب والنبوغ والكفاءات التي تفتقر إليها البلاد للتخلص من الوضعية الثقافية المفروضة علينا..

١٠ ـ إبعاد التربية الإسلامية وتفريغ الثقافة من المضمون الإسلامي زاد في تعميق الهوة واستمراريتها . .

١١ ـ الحملة الإعلامية المسعورة للإعلام الأجنبي والوطن لإستهداء الدولة على الدعوة والصحوة التي تهدد مصالح الدوائر الاستعمارية في بلادنا .

١٢ ـ إطلاق سراح الذين أعتقلوا دفاعاً عن أنفسهم ودينهم وكرامتهم .

١٣ ـ فتح كل المساجد التي أغلقت في الأحياء الجامعية والثانويات والتكميليات والمؤسسات العمالية .

١٤ـ عقاب كل من يتعدى على كرامة عقيدتنا وأمتنا وشرعيتها وأخلاقها وفق الحدود الشرعية الإسلامية. هذه الأمور هزت مشاعر أمتنا وحركت ضميرها وما وقفتها هذا اليوم إلا دليل على أنّها ما زالت تستحق كل إكبار وتقدير واحترام وهذه المواقف التي عرفها شعبنا كافية للتعبير عن نضجه الإسلامي ووعيه السياسي وهذه الخصال جديرة بأن تجعله في مستوىٰ مسؤوليته أمام الله والرسول والوطن .

قال تعالى : ﴿ **بسم الله الرحمان الرحيم * والعصر إنّ الإنسان لفي خسر إلاّ الذين آمنوا وعملوا الصالحات وتواصوا بالحق وتواصوا بالصبر** ﴾ صدق الله العظيم .

أحمد سحنون ـ عبداللطيف سلطاني ـ عباسي مدني. بعد هذا التجمع الضخم الذي إعتبرته السلطة الجزائرية تحدياً لها وخروجاً عن إرادتها، قامت السلطة الجزائرية بإعتقال كل الإسلاميين المتحركين في الجزائر. . وشملت الإعتقالات كافة الفعاليات الإسلامية وأساتذة الجامعة الدعاة إلى الحل الإسلامي والمشروع الإسلامي. . وبالتوازي مع عنف السلطة الجزائرية صعدّت الحركة الإسلامية المسلحة من عملياتها العسكرية ضد قوات الأمن ورجال الدرك الوطني وقد هددت بإغتيال كل رموز السلطة الجزائرية. .

وبدأت منطقة الأربعاء الجبلية والبليدة ومفتاح وأحياء الجزائر العاصمة تشهد مواجهات عنيفة بين جماعة مصطفى بويعلي وقوات النظام الجزائري. . .

وقد اضطرت السلطة الجزائرية إلى إقامة حواجز في كل المناطق الحيوية التي احتمل لجوء مصطفى بويعلي وجماعته إليها. . .

وعندما إعتقلت السلطة الجزائرية بعض عناصر جماعة مصطفى بويعلي عرضتهم لتعذيب وحشي قلَّ نظيرهُ. . أحد الضباط الذين كانوا يشرفون على تعذيبهم أضطر إلى التقدم بعطلة مرضية لرئيس دائرته وقد علق على القضية بقوله: «لقد شاهدت تعذيباً لم نتعرض له أيام الإستعمار الفرنسي».

وعندما أطلق سراح بعضهم في سنة ١٩٩٠ بضغط من الجبهة

الإسلامية للإنقاذ طالب المفرج عنهم بملاحقة الذين عذبوا أعضاء جماعة مصطفى بويعلي.

أهداف الحركة الإسلامية المسلحة

تؤمن الحركة الإسلامية المسلحة في الجزائر بضرورة العمل الجهادي والحتمية الثورية لإسقاط النظام الجزائري وإقامة الدولة الإسلامية. . وترىٰ أن الدولة الجزائرية ساهمت في القضاء على المشروع الإسلامي الذي من أجله قامت الثورة الجزائرية. .

وكان مصطفى بويعلي يؤكد في دروسه على ضرورة القيام بثورة أخرىٰ للحفاظ على مبادىء ثورة (نوفمبر) المقدسة. .

ولم يكن لهذه الحركة برنامج فكري وسياسي متكامل لإدارة شؤون الحكم في حال إسقاط النظام الجزائري بالقوة؛ بل أوكلت هذه المهمة للتيار الدعوي الذي كان يتحرك بفعالية في المساجد. . وكان بويعلي يرىٰ أن النظام الجزائري يشكل عقبة كأداء أمام قيام الدولة الإسلامية، ولذا وجب إزاحته، أما تسيير شؤون الدولة الإسلامية فمسنود إلى الحركة الإسلامية بقيادة أحمد سحنون وعبداللطيف سلطاني وعباسي مدني وعلي بلحاج ومحمدالسعيد وإطارات الحركة الإسلامية من جامعيين وأساتذة ومفكرين.

وكان أمير هذه الجماعة على اتصال دائم بقواد الحركة الإسلامية في الجزائر كالشيخ عمر العرباوي وعبداللطيف سلطاني وعباسي مدني ومحفوظ نحناح.. وغيرهم...

ولإحقاق الهدف الأول لهذه الحركة وهو الإطاحة بالنظام الجزائري وإقامة دولة الحاكمية لله.. عمدت إلى تنظيم نفسها تنظيماً سرياً وقسمت نفسها إلى مجموعات وخلايا تعمل على امتداد الإقليم الجزائري..

وقد اعتمدت هذه الحركة مبدئياً في تمويل نفسها على تبرعات بعض أعضائها الذين كانوا من التجار..

كما تمَّ تكليف بعض العناصر بجمع المال والتبرعات لشراء أسلحة..

وقد حصلت هذه الحركة المسلحة على فتوى تجيز لها الاستيلاء على أموال النظام الجزائري فقامت بالاستيلاء على أموال الشركة الوطنية للبناء والأشغال العمومية في الجزائر والتي استخدمت في شراء سيارات وبعض الإسلحة... وبعد أن كان أعضاء هذا التنظيم قلة لا يتجاوز عددهم العشرين إنضم إلى هذا التنظيم العسكري المسلح أكثر من ٦٠٠ عنصراً كما يقول أحمد كرفاح أحد أبرز عناصر مصطفى بويعلي والذي أسس في عهد التعددية الحزبية المجمدة حزب الرسالة الإسلامية... ومن أبرز عناصر هذه الجماعة الشيخ علي بلحاج الذي اعتبره أحد أعضاء جماعة مصطفى بويعلي المرشد الروحي للجماعة..

فقد ذكر مصطفى حمزة أحد عناصر الحركة الإسلامية المسلحة أن بلحاج يعتبر مرشداً للحركة المسلحة وقد سجن مع عناصرها في سجن «لامبيز» الرهيب . .

ويعتبر علي بلحاج من أبرز المعارضين للسلطة الجزائرية؛ وقد صار فيما بعد الرجل الثاني في الجبهة الإسلامية للإنقاذ التي صنعت الحدث لمدَّة ثلاث سنوات في الجزائر . .

إستشهاد مصطفى بويعلي

بعد أن أصبح رمزاً جماهيرياً ومضرب المثل في الجرأة على النظام في الجزائر سقط مصطفى بويعلي شهيداً يوم ٣ كانون الثاني [يناير] سنة ١٩٨٧م.

ولم تصدق السلطة أنّها تمكنت من القضاء على من سبب الهلع الأكبر للرسميين في الجزائر ولمدَّة ٨ سنوات.. لقد كان الجيش الجزائري وكل الأجهزة الأمنية في حالة إستنفار قصوىٰ ولمدَّة ثماني سنوات وكان هم كبار المسؤولين في الجزائر هو كيفية القضاء على النمر المتمرد الذي أراد أن يبعث الثورة الجزائرية من جديد في جبال الجزائر وسهوبها وأوديتها...

حتى أثناء تصفيته الجسدية من قبل قوىٰ الدرك الوطني لما كان مصطفى بويعلي متوجهاً في عملية جهادية تستهدف قوات نظامية لم تصدق السلطة الجزائرية أنها قضت عليه.

فقد توجه إلى مدينة حمام ألوان ومنها إلى مدينة السحاولة لنقل

كمية من الأسلحة إلى الهدف الجديد وعندما استقل السيارة التي تقله إلى المكان الذي يريد التوجه إليه شعر وبعض عناصره أنَّ هناك مكيدة مدبرة ضدهم؛ إذ أنَّ السائق بدأ يشع الأضواء بطريقة غير عادية والتي كانت إشارات لقوات الدرك الوطني التي كمنت في المنطقة، وفجأة أنيرت الأضواء الكاشفة ودخلت المجموعة في معركة حقيقية مع قوات الدرك الوطني.. وتمكنت قوات الدرك الوطني من قتل الشيخ مصطفى بويعلي وإصابة الذين كانوا معه...

مصطفى حمزة أحد المصابين بست رصاصات يقول أنَّ الدرك الوطني لم يهضم بسهولة تصفية مصطفى بويعلي؛ وبعد مقتل مصطفى بويعلي تمَّ اعتقال كل عناصر هذه الحركة المسلحة الإسلامية؛ وبقي السيد بركاني في حالة فرار إلى أن قتلته قوات الأمن الجزائري في أحد شوارع الجزائر منطقة «باش جرَّاح»...

هل كان السائق عميلاً للسلطة الجزائرية ؟:

دائماً وحسب إفادات جماعة مصطفى بويعلي الذين أفرج عنهم في سنة ١٩٩٠ يرون أن مصطفى بويعلي وقع ضحية خيانة... أحد عناصر هذه الحركة مصطفى حمزة يقول أن السائق عمر طالبي لما أعتقل تعرض لعذاب عنيف وأجبرته الشرطة السياسية على أن يتعامل معها...

وبالفعل كان الخيط الذي أوصل السلطة الجزائرية إلى مصطفى بويعلي؛ وبإعتباره كان يسوق الشاحنات فقد توجهنا إليه كما يقول

مصطفى حمزة لنقل ذخيرة عسكرية على متن شاحنة.. وكانت دوريات الدرك الوطني قد حاصرت هذه المنطقة مما يعني أنَّها كانت على علم بدخول مصطفى بويعلي إلى بيت عمر طالبي...

وبإغتيال مصطفى بويعلي وإلقاء القبض على كل عناصر هذا الجهاز المسلح كانت أعنف المراحل التي عاشتها الجزائر قد إنتهت في عهد الشاذلي لتستعد الجزائر لانتفاضة (أكتوبر) الشعبية في ٥ تشرين الأول سنة ١٩٨٨.

محاكمة عناصر الحركة الاسلامية المسلحة:

في حزيران [جوان] من عام ١٩٨٧ حوكم عناصر الحركة الإسلامية المسلحة بتهمة التآمر على أمن الدولة والسعي لإسقاط النظام الجزائري..

فحكم على خمسة منهم بالأعدام والبقية حكم عليهم بين السجن المؤبد وعشرين سنة سجناً نافذاً...

وقد دخلت هيئة الدفاع عن هؤلاء المتهمين في صراع مع القضاء العسكري لإلغاء إختصاص المحاكم العسكرية بمثل هذه القضايا وطالب محامو عناصر الحركة الإسلامية المسلحة بضرورة محاكمتهم في محكمة مدنية.. وقد نجحت لاحقاً هيئة الدفاع في تحويل الإختصاص إلى محكمة مدنية..

وكان أبرز المدافعين عن هذه الحركة الإسلامية المسلحة

المحامي الجزائري الشهير علي يحيى عبدالنور الذي يدافع حالياً عن قادة الجبهة الإسلامية للإنقاذ المعتقلين في سجن «البليدة» العسكري. . .

وأبرز المتهمين في قضية مصطفى بويعلي هم كالتالي:

أحمد كرفاح: من مواليد ١٩٥٩ بمنطقة العزيزية في ولاية المديَّة. .

يقول أحمد كرفاح: كنا مجبرين على حمل السلاح لمواجهة السلطة التي حاصرت نشاطاتنا في المساجد، وكانت تترصدنا بإستمرار وخططت لإختطافنا. . .

والي عبدالعزيز: من مواليد ١١ كانون الثاني (جانفي) ١٩٤٤ إعترف عند اعتقاله بالاستيلاء على ١٦٠ كلغ من مادة (ت.ن.ت) وكان من جملة المشاركين في الاجتماع الذي عقده مصطفى بويعلي مع عناصر حركته للتخطيط لإختطاف الوزير الأول الجزائري أثناء الأحداث. . .

قشي سعيد: من مواليد ٧ أذار (مارس) ١٩٤٥. . أعترف لدى إعتقاله بأنه إنضم إلى الحركة الإسلامية المسلحة ويعتبر سعيد قشي عضواً في مجلس الشورى لجبهة الإنقاذ الإسلامية وقد جمدت عضويته أثناء الإتصالات التي كان يجريها سيد أحمد غزالي ببعض قيادات الجبهة الإسلامية للإنقاذ وتمَّ تعيينه وزيراً للنقل في حكومة سيد أحمد غزالي.

معحية مبروك: من مواليد ١٩٤٠م إعترف لدى اعتقاله بأنَّه ينتمي

للحركة الإسلامية المسلحة وأنه انضم إليها سنة ١٩٧٨ .

وكان يواظب على حضور الإجتماعات السرية لهذه الجماعة. وساهم في شراء كمية كبيرة من الأسلحة للشروع في تنفيذ الخطط التي أعدتها هذه الحركة..

كرار محمد: من مواليد ٨ أيلول (سبتمبر) ١٩٤٤م. كانت تربطهِ علاقات بجماعة مصطفى بويعلي وبأمير الحركة الإسلامية المسلحة شخصياً. يُعَّد كرار محمد أحد مؤسسي الجبهة الإسلامية للإنقاذ، وقد استقال من جبهة الإنقاذ عقب الإضراب الذي دعا إليه هذا الحزب في ٢٥ أيار (مايو) ١٩٩١.

رايت كمال: من مواليد ١٧ تشرين الثاني (نوڤمبر) ١٩٤٩م. إنضم إلى الحركة الإسلامية المسلحة سنة ١٩٧٩ وكان ينسق مع خلايا الغرب وكلف بشراء أسلحة..

بن ميرادي محمد: من مواليد ٣٨ حزيران (جوان) ١٩٥٠م.. إنضم إلى الحركة الإسلامية المسلحة كما يقول بن ميرادي محمد لإقامة الدولة الإسلامية ولمقاومة السلطة الجزائرية التي شددت الخناق على التيار الإسلامي.

حمودي الهادي: من مواليد ١٨ شباط (فيفري) ١٩٤٢. كان على إتصال دائم بمصطفى بويعلي وكان مشرفاً على توزيع المناشير وشراء الأسلحة.. وتتهمه الدوائر الأمنية في الجزائر أنّه المشرف العسكري على الحركة الإسلامية المسلحة.

مراح أحمد: من مواليد ٢٣ حزيران (جوان) ١٩٥٤م. إنضم إلى

الحركة الإسلامية المسلحة بتاريخ ١٩٨٠، وكان من العناصر البارزة في هذه الحركة، وكان يقترح على هذه الحركة القيام ببعض الأعمال الكبيرة التي تربك النظام الجزائري كتفجير المطار وفندق «الأوراسي» الضخم وبناية جريدة المجاهد اليومية التي يغلب عليها الطابع اليساري والبربري. .

هذا وقد ضمت الحركة الإسلامية المسلحة مئات العناصر كعمامرة محمد، عبدالقادر شبوطي، مليانـي منصـوري، عمر جنـادي عبدالقادر مغني، مصطفى معيزي، سعيد بيدي، عزالدين باعة، إبراهيم منصوري، محمد كيدة، علي باعة، محمد رابحي، مصطفى حمزة، عمر دلاتي، عبدالرحمن حطاب، بلنوار طيبي، جعفر بركاني.

وهناك عناصر أخرىٰ لم تتوصل إليها السلطة الجزائرية باتت تعمل لاحقاً في إطار الجبهة الإسلامية للإنقاذ وهناك من اعتزل العمل السياسي ترقباً للأحداث وصيرورتها.

الحركة المسلحة تحركت بفتوىٰ:

قبل الشروع في عملها المسلح اتصل أفراد من هذه الحركة بالشيخ عمر العرباوي أحد الدعاة الإسلاميين في الجزائر وأستاذ العديد من طلائع الحركة الإسلامية الحالية في الجزائر كعلي بلحاج وقد أفتىٰ لهذه الحركة بشرعية عملها المسلح. وكانت هذه الفتوىٰ دافعاً للحركة الإسلامية المسلحة الجزائرية على الإنطلاق بقوة. . .

ولد **الشيخ عمر العرباوي**: سنة ١٩٠٧ بولاية «المسيلة»، كانت عائلته فقيرة جداً تلقى تعليمه الأول على يد والده وعندما بلغ السن السابعة إنضم إلى زاوية ـ والزاوية في المغرب العربي كالكتَّاب أو الحوزة الشيخ سعد بوطويلي حيث حفظ القرآن الكريم ولم يبلغ الحلم..

عمل الشيخ العرباوي إماماً في مدينة البليدة وأنشأ مدرسة لتحفيظ القرآن الكريم.

وقد ساهم أثناء الحقبة الإستعمارية مع جمعية العلماء المسلمين الجزائرين في الحفاظ على الوجه العربي والإسلامي للجزائر.. كما واصل عمله إلى جنب شيوخ الإصلاح في الجزائر البشير الإبراهيمي والطيبي العقبي والعربي التبسي..

كان من طلائع ثورة التحرير المقدسة؛ وساهم بقسط كبير في تعبئة الشباب الجزائري للإلتحاق بالثورة الجزائرية.. ألقت السلطات الفرنسية القبض عليه سنة ١٩٥٦م؛ وتم إطلاق سراحه سنة ١٩٦١.

وبعد الإستقلال كان من أنشط العلماء الجزائريين في التصدي للإنحراف الذي ألم بالثورة الجزائرية فكان يتهجم في خطبه على الرئيس الجزائري الأسبق أحمد بن بلة.. ولما أراد بن بلة إستقباله رفض الشيخ العرباوي مقابلته... كما عارض هواري بومدين وكل من ساهم في إخراج الثورة من مدارها العربي و الإسلامي أدركته المنية في ٢ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨٤م.

ترك وراءه كتابين هما:

الإعتصام بالإسلام.

التخلي عن التقليد والتحلي بالأصل المفيد. . .

الأهداف العسكرية للحركة الإسلامية المسلحة

كان لهذه الحركة برنامج عسكري لو نفذ بجزئياته لغير الأوضاع رأساً على عقب في الجزائر... وقد شرعت هذه الحركة في تنفيذ مخططها، ولما بدأ نشاطها يتسع شيئاً فشيئاً أعلنت كل الأجهزة الحيوية في الجزائر الجيش والمخابرات والدرك وقوات الأمن حالة الإستنفار القصوىٰ لوضع حدٍّ لها..

وتقول أوساط الرئيس الشاذلي بن جديد أنه كان يحث على ضرورة ضرب هذه الحركة، وكلما كانت هذه الحركة تصعِّد من نشاطها.. كان يوبخ وبطريقة بذيئة أقرب معاونيه... وكانت السلطة الجزائرية تخشىٰ من اتساع رقعة هذه الحركة الإسلامية المسلحة والتي نظمت نفسها وقسمت خلاياها على كل الإقليم الجزائري..

ولكون مصطفى بويعلي أحد رواد الثورة الجزائرية فقد أفاد من هذه الثورة كثيراً وحاول إتباع نفس الممارسات التي ميزت أسلوب الثورة الجزائرية.. يكمن برنامج حركته فيما يلي:

١ ـ الهجوم على الثكنات العسكرية ومخافر الدرك والشرطة للإستيلاء على السلاح.

٢ ـ إختطاف معظم الشخصيات الجزائرية السياسية البارزة والتي لها موقف صريح من المشروع الإسلامي، وقد عين مصطفى بويعلي من يراقب تحركات هؤلاء المسؤولين والدروب التي يمرون بها. كما أرسل تهديدات بالإغتيال لكل هؤلاء المسؤولين.

٣ ـ نسف كل المراكز الحيوية التابعة للدولة الجزائرية كقصر الحكومة وقصر الرئاسة ووزارة الدفاع..

٤ ـ نسف كل المنشآت الحيوية كفندق «الأوراسي» الشهير ـ الذي تعقد فيه أهم الملتقيات ـ والذي يعتبر نادياً للمسؤولين الكبار؛ ونسف المطار الدولي مطار «هواري بومدين»، ومقام الشهيد الذي صرفت عليه الدولة الجزائرية ملايين الدولارات ويحوي أفخم المحلات والتي يديرها ضباط ورجال السلطة وتدّر عليهم أرباحاً طائلة.

٥ ـ تحريك الجيش من الداخل بتشجيع الضباط أصحاب الميول الإسلامية على التمرد والخروج عن طاعة الجنرالات والعقداء..

٦ ـ إرباك مواقع السلطة في كل مكان وفتح جبهات مع قوات

النظام في كل القطر الجزائري.

٧ ـ نسف مقرات جبهة التحرير الوطني الحزب الحاكم آنذاك.. ونسف مقر التلفزيون والإذاعة.

ولتحقيق هذه الأهداف بعيدة المدىٰ قسم مصطفى بويعلي حركته إلى خلايا وكلف كل أمير خلية بإعداد الخطة المناسبة للمنطقة التي يشرف عليها..

وقد إشترط مصطفى بويعلي على كل أمير خلية وقبل الشروع في عمله أن يقدم خطة عمله لتعرض على علماء الجزائر المناوئين للسلطة لإبداء حكم الشرع فيها..

وكان هدف الحركة مبدئياً كما قال أحد مسؤوليها هو تمتينها من الداخل لتكون نواة للدولة الإسلامية المرتقبة.. ويضيف هذا المسؤول: ـ لم نكن على علاقة بأي جهة خارجية كما توهم السلطة بذلك بل إعتمدنا على أنفسنا من خلال التبرعات ومال الأعضاء الخاص وأعتمدنا على مجوهرات الأخوات..

وبعد قتل أمير هذه الحركة مصطفى بويعلي في ٣ كانون الثاني ١٩٨٧؛ وبعض أعضاء حركته وإعتقال كل أعضاء الحركة تقريباً.. هدأت الجزائر قليلاً لتنتفض في أوسع وأعظم إنتفاضة عرفتها الجزائر وبعد أقل من سنتين على مقتل مصطفى بويعلي.. وفي ٥ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٨٨ إهتزت الجزائر لتنفتح على المشروع الديمقراطي وعلى المجهول أيضاً..

أحداث أكتوبر ١٩٨٨

ما زالت أحداث أكتوبر [تشرين الأول] ١٩٨٨ غامضة بالنسبة للكثير من المراقبين الجزائريين والدوليين أيضاً..

فهل هذه الانتفاضة كانت إندفاعاً من الشعب للمطالبة بحقوقه!! أم هي مناورة من النظام الجزائري لإعادة ترتيب البيت السياسي في الجزائر!!

كل شيء بدأ في ١٩ أيلول (سبتمبر) ١٩٨٨ عندما ألقى الشاذلي بن جديد خطاباً إنتقد فيه بنقد لاذع حزب جبهة التحرير الوطني وحمل رجال الدولة مسؤولية تضييع الجزائر ودعا الشعب الجزائري للدفاع عن نفسه... بعض العالمين بشؤون البيت الجزائري يرون أن الشاذلي طرح مشروعاً إصلاحياً ولكن إعترض عليه رجال السلطة للحفاظ على إمتيازاتهم، فأراد أن يسحب من تحتهم البساط بتحريك الشارع الجزائري...

وبعد هذا الخطاب مباشرة تكاثرت الإضرابات في الجزائر وفي

الرابع من تشرين الأول [أكتوبر] ١٩٨٨ إندلعت تظاهرات شعبية عنيفة في كل أحياء الجزائر كباب الوادي وباش جراح والحراش وباب الزوّار وغيرها وأضرمت النيران في مقرات حزب جبهة التحرير الوطني وكل المحلات والمؤسسات التابعة للسلطة الجزائرية. . .

واستمرت هذه الانتفاضة الشعبية العارمة بالتوسع حتى شملت كل المدن الجزائرية. . ووقعت إشتباكات عنيفة بين المواطنين وقوات الجيش. . راح ضحيتها مئات المواطنين. .

الإسلاميون من جهتهم نظموا أكبر مسيرة كان المفروض أن تسلك إتجاه القبة ـ باب الوادي مروراً بالمستشفى الجامعي مصطفى باشا للمطالبة بالجثث لدفنها. .

وفي هذه الأثناء جرى تشاور بين الممثلين الإسلاميين لهذه المسيرة وأفراد الجيش والذي أدّىٰ إلى تفرق المتظاهرين. .

وبعد هذه المسيرة نُظمت مسيرة أخرىٰ بإتجاه حي باب الوادي الشهير وعند المرور بمديرية الأمن الوطني أطلقت قوات الجيش النار على المتظاهرين حيث قتلت ثلاثة وأربعين إسلامياً.

وفي السابع من تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٨٨ فرض الشاذلي بن جديد حالة الحصار العسكري. . ونزل الجيش الجزائري إلى الشارع وما زال في الشارع إلى يومنا هذا. . .

وفي الثاني عشر من تشرين الأول رفعت حالة الحصار بعد أن

أعلن الشاذلي بن جديد عن الشروع في إجراء إصلاحات سياسية واسعة. . .

وقد أدان الإسلاميون بشدة القمع السلطوي ودعوا إلى ضرورة التغيير الجذري ورد الكلمة للشعب الجزائري. .

وإنهاء الديكتاتورية السياسية المتبعة في تسيير شؤون الحكم. . .

وبعد أحداث أكتوبر بشهور وجيزة دعا الشاذلي بن جديد الشعب الجزائري للمشاركة في الاستفتاء الشعبي الموسع حول الدستور الجديد المعدَّل. . وفي شباط (فبراير) ١٩٨٩ صوت الشعب الجزائري لصالح الدستور الجديد والذي يقر مبدأ التعددية ومبدأ التداول على السلطة الحزبية والإعلامية، وبعد الموافقة الشعبية على هذا الدستور بدأت الأحزاب الجزائرية تخرج من قمقمها ومن سريتها وأبرز حزب إسلامي تقدم للحصول على إعتماد رسمي من وزارة الداخلية هو الجبهة الإسلامية للإنقاذ. .

وقد تمكنت هذه الجبهة من أن تصبح المعادلة الأولى في قائمة المعارضة الجزائرية. .

فازت في معظم المقاعد البلدية والولائية أثناء الإنتخابات البلدية التي جرت في ١٢ حزيران (جوان) ١٩٩٠.

كما حصـدت ١٨٨ مقعـداً في الانتخابات التشريعيـة الملغاة في ٢٦ كانون الأول ١٩٩١.

وفي هذا الكتاب لا نتطرق إلى ذكر التفاصيل المتعلقة بالجبهة الإسلامية للإنقاذ. . فالأمر موكول إلى كتاب لنا بعنوان: ـ الجبهة الإسلامية من التأسيس إلى الخيارات الصعبة. .

الجبهة تضغط لإطلاق سراح جماعة بويعلي:

مسؤول إنقاذي رفيع المستوى صرح لنا بأنَّ الجبهة الإسلامية للإنقاذ تحركت على قدم وساق لإطلاق سراح أعضاء الحركة الإسلامية المسلحة. . وأتصلت في هذا الخصوص بالرئيس الشاذلي بن جديد ووزير العدل بن فليس. . وفي شهر تموز (جويليا) ١٩٩٠ صدر عفو رئاسي عن جماعة مصطفى بويعلي. .

وبعد إطلاق سراحها إعتبرت هذه الجماعة أنَّ الإفراج هو مناورة سياسية من السلطة الغاشمة التي أصابت كرامة المعتقلين وألحقت بهم الأذىٰ. .

وطالب المفرج عنهم بما يلي:

١ ـ إعادة الإعتبار لعوائل الشهداء الذين سقطوا برصاص السلطة الجائرة وعدد العوائل ١٥، وإعالة أولاد الشهداء وذويهم بإعتبار أن السلطة تتحمل كل المسؤوليات فيما جرى لهؤلاء المعتقلين.

٢ ـ فتح المجال للمتابعين الموجودين خارج الوطن بالعودة إلى الجزائر دون قيد أو شرط.

٣ ـ إعادة الإعتبار للمعتقلين وإزالة كل التزييفات التي ألصقها الإعلام الحكومي بجماعة مصطفى بويعلي.

٤ ـ متابعة كل المتورطين في تعذيب أعضاء الحركة الإسلامية المسلحة.

٥ ـ التعويض المادي عن كل الأضرار المادية والمعنوية ومنح حق العمل والسكن والسفر للمعتقلين...

وقد وقع هذا البيان: عبدالقادر شبوطي، عمامرة محمد؛ ملياني منصوري، عمر جنادي؛ مصطفى معيزي، سعيد بيدي؛ عزالدين باعة؛ إبراهيم منصوري؛ محمد كيدة؛ علي باعة؛ محمد رابحي؛ مصطفى حمزة؛ عمر دلائي؛ عبدالرحمان حطاب، بلنوار طيبي.

وقد إنضم العديد من المفرج عنهم للجبهة الإسلامية للإنقاذ وكانوا ينادون دائماً بضرورة محاربة السلطة الجزائرية؛ لأنَّها لا تؤمن بمبدأ التداول على السلطة وأن اللعبة كل اللعبة في يد الجيش الجزائري..

الإنقلاب على إختيار الشعب:

في ٢٦ كانون الأول [ديسمبر] ١٩٩١ إختار الشعب الجزائري المشروع الإسلامي وصوت لصالح الجبهة الإسلامية للإنقاذ، وقد حصدت جبهة الإنقاذ ١٨٨ مقعداً في الدور الأول من الإنتخابات التشريعية...

ولم يستسغ الجيش الجزائري هذه النتيجة وطالب الشاذلي بن جديد رئيس الجمهورية بإلغاء الإنتخابات أو الإبتعاد عن السلطة الجزائرية، ففضل الإنسحاب..

لجأت الجبهة الإسلامية مبدئيا بعد إلغاء الإنتخابات إلى الخيارات السياسية، وبعد أن حلت هذه الجبهة عقب إنتفاضة شباط (فبراير) ١٩٩٢ الشعبية، لجأت الجبهة الإسلامية إلى الخيارات العسكرية.. وأنبعثت الحركة الإسلامية المسلحة من جديد بقيادة أحد أركان جماعة مصطفى بويعلي، «اللواء» عبدالقادر شبوطي...

الجبهة الإسلامية للإنقاذ والخيارات السياسية:

في بيان رسمي للجبهة الإسلامية للإنقاذ وقعّه عنها عبدالرزّاق رجّام عقب حلها بقرار من وزارة الداخلية وبثقل وزير الداخلية السابق العربي بلخير، أعلنت الجبهة الإسلامية للإنقاذ أنَّ هذه الخطوة التي أقدمَت عليها وزارة الداخلية لا يمكنها إلغاء المد الجماهيري الإسلامي، وأن الحالة الإسلامية الهادرة التي أختارت بوضوح المشروع الإسلامي لا يمكن إلغاؤها من الخارطة السياسية في الجزائر بجرّة قلم.

ونفس التصريح أدلى به عبدالله جاب الله زعيم حركة النهضة والقريب من جبهة الإنقاذ والذي اعتبر أنَّ قرار الحل كان متوقعاً وشرع في الإعداد له تزامناً مع أحداث قمار ـ وهي مواجهات بين عناصر

الحركة الإسلامية المسلحة وقوات الجيش في ثكنة قمار العسكرية ـ، ومحاولات النظام جلب جبهة الإنقاذ إلى حلبة الصراع والمواجهة عقب إلغاء الإنتخابات التشريعية، وقد كان عبدالقادر حشاني رئيس المكتب التنفيذي المؤقت لجبهة الإنقاذ يصرّح في بياناته أن هناك مؤامرة تحاك ضد حزبه، وأن السلطة تريد الزج به في مواجهات دموية، وكان يدعو قاعدة جبهة الإنقاذ إلى عدم الإستجابة للإستفزازات حتى تتمكن هذه الأخيرة من تحقيق مطالبها. وعلى إثر إلغاء الإنتخابات التشريعية شرع عبدالقادر حشاني في إقامة مجموعة من التحالفات مع جبهة التحرير الوطني وإلتقى بأمينها العام عبدالحميد مهري، وكان حشاني يرىٰ أنّ التيار الوطني في هذه الجبهة هو أقرب التيارات إلى جبهة الإنقاذ كما أنَّ جبهة التحرير الوطني حصدت ١٥ مقعداً في الإنتخابات الملغاة، فهي معنية بالإنتخابات ومصيرها، كما إلتقى حشاني بحسين أيت أحمد زعيم جبهة القوىٰ الإشتراكية، والذي حصد حزبه ٢٠ مقعداً، وتمَّ اللقاء في مكتب محامي شيوخ جبهة الإنقاذ المعتقلين علي يحيى عبدالنور، وكانت هذه الخطوة السياسية من جبهة الإنقاذ محاولة لإيجاد تحالف قوي بين القوىٰ السياسية التي إكتسبت شرعية من خلال تزكية الشعب الجزائري لها، ومن ثمَّ احداث تصادم سياسي بين الجبهات الشرعية والمجلس الأعلى للدولة الذي كان في نظر هذه الجبهات غير شرعي. كما أقدم حشاني على خطوة أخرىٰ تتمثل في عقد إجتماع لمجلس نواب الأمة المنتخبين في المجلس الشعبي البلدي؛ والذين يبلغ عددهم ١٨٨ وظهرت أسماؤهم

في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، وكانت جبهة الإنقاذ تسعىٰ جاهدة للعمل في إطار الشرعية، إذ يذكر محمَّد السعيد عضو المجلس الشوري الوطني في هذه الجبهة أن عباسي مدني قبيل إعتقاله أوصىٰ قوادها بضرورة العمل في إطار الشرعية لتفويت الفرصة على النظام القائم، ولا يمكن كما قال مدني لمن يملكون هذا الثقل السياسي في الشارع الجزائري أن يعملوا في الكواليس.

وحرصت جبهة الإنقاذ أن يكون عملها خاضعاً للأسلوب السياسي المحض وإيصال اللعبة السياسية إلى الذروة.

إلاّ أنَّ مصادر جزائرية تؤكد أن سيناريو إغلاق ملف هذه الجبهة تمَّ الإعداد له في حزيران ٩١، لأنَّ هذه الأخيرة باتت تشكل عائقاً أمام بعض الشخصيات الجزائرية الطامعة في خلافة الشاذلي بن جديد والمدعومة فرنسياً، وهي نفسها التي عجلت بحل جبهة الإنقاذ واختلاق مواجهات أمنية مع قاعدتها مما تسبب في أحداث دموية عنيفة لم يعهدها الشتاء الجزائري، وكانت أعنف المواجهات بين الجيش ورجال الأمن وقاعدة جبهة الإنقاذ تلك التي شهدتها مدينة باتنة وقسنطينة وسكيكدة وسطيف والوسط الجزائري بدءاً من ٧ فبراير وإلى يومنا هذا ما زالت تتفاعل أحداثها في الواقع الجزائري.

وقد ذكرت مصادر جبهة الإنقاذ أنَّها إستنفذت كل الوسائل السياسية الممكنة ـ وكانت الخلفية الفرانكفونية والمصلحية هي التي تتحكم في بعض رجالات صنع القرار في الجزائر، وهي التي تتحكم

في التعامل مع الملف الإنقاذي كما تذكر هذه المصادر؛ كما أنَّ هذه المصادر أكدت أنَّ جبهة الإنقاذ التي قامت أثناء تأسيسها على ركيزتين: ١ ـ المطالبة، عن طريق الضغط السياسي و٢ ـ المغالبة عن طريق الحتمية الثورية، حاولت ما في وسعها سلوك خيار المطالبة بدل المُغالبة.

وحاولت جبهة الإنقاذ أيضاً من خلال الرسالتين اللتين أرسلتهما لمحمد بوضياف الحؤول بينه وبين المآرب التي من أجلها تمَّ تعيينه على رأس المجلس الأعلى للدولة، إلاّ أنَّ هذه الرسائل لم تحقق الغرض، وقد ذكرت بعض المصادر الموثوقة أنَّ بوضياف حاول الإتصال بعباسي مدني في سجن البليدة العسكري، فكان ردّ عباسي مدني أنّ مفتاح حلحلة الوضع الأمني بيد الشعب الجزائري الذي تبنىٰ جبهة الإنقاذ.

وشهدت هذه الفترة تصعيداً قوياً في خطابي السلطة وجبهة الإنقاذ التي دخلت مرحلة السريّة، فخطاب السلطة يؤكد على ضرورة إسترجاع هيبة الدولة وفرض حرمة المؤسسات ـ لأنّ جبهة الإنقاذ باتت تدعى بالسلطة الظل أو السلطة البديلة ـ وخطاب الإنقاذ الذي يصّر على ضرورة العودة إلى المسار الإنتخابي وإطلاق سراح كل المعتقلين السياسيين، كبادرة أولى لإحقاق المصالحة الوطنية.

وشرعت جبهة الإنقاذ من خلال خلاياها المسلحة في شن هجومات على رجال الأمن في كل مناطق القطر الجزائري مما زاد في

تعقيد الوضع الأمني وفي إنسداد الحالة السياسية، وقد لجأت جبهة الإنقاذ في هذه المرحلة إلى خيارين، خيار سياسي يتمثل في الإتصال بالسفارات الأجنبية في الداخل وبعض الدول الأوروبية وأمريكا، وبالتوازي مع عملها أوفد النظام الجزائري بعض الشخصيات السياسية كعلي هارون ورضا مالك إلى بعض العواصم الأوروبية والأخضر الإبراهيمي إلى دول الخليج لشرح الحالة الجزائرية ولجلب بعض المساعدات الإقتصادية لمواجهة الأزمة الإقتصادية التي يرىٰ فيها اليسار الجزائري السبب في نضوج الحالة «الأصولية» في الجزائر.

وغير هذا الخيار السياسي لجأت جبهة الإنقاذ إلى الخيار العسكري، لكن بدون تصعيد تحسباً لتداخل الإقليمي والدولي في الوضع الجزائري والغرض من هجوماتها المحدودة إثبات الوجود على الأرض. وبعد إزاحة سيد أحمد غزالي وتعيين بلعيد عبدالسلام على رأس الوزارة الأولى، اعتبرت جبهة الإنقاذ أنَّ كابوساً قد أزيح من على المسار السياسي في الجزائر، لتضلع غزالي في كل المؤامرات التي حيكت ضدها، وأعتبرت أوساط جبهة الإنقاذ خطاب بلعيد عبدالسلام للصحافة الجزائرية عقب تعيينه إيجابياً لما يحوي في طياته من إرادة الحوار وتغليب الخيار السياسي على الأمني، وبرغم التلميحات بالمصالحة الوطنية والوفاق الوطني إلاّ أنَّ شيئاً من هذا القبيل لم يتحقق على الأرض، وما زالت جبهة الإنقاذ إلى يومنا هذا تعتمد خيار المغالبة، إلاّ أن بياناتها تصرّح أنّها مع إرادة الحوار إذا لجأت السلطة الجزائرية إلى مبدأ التداول على السلطة وإستبعدت سياسة الإقصاء في

تعاملها مع الحالة الإسلامية.

وفي خضم هذا المدّ والجزر بين السلطة جبهة الإنقاذ تتفاعل الأحداث في الجزائر يوماً بعد يوم فجبهة الإنقاذ متمسكة بضرورة العودة إلى المسار الإنتخابي والسلطة حريصة على إسترجاع هيبة الدولة. وتذكر مصادر جزائرية أنَّ الوضع في الجزائر أمام إحتمالين، فإمَّا أن تعلن السلطة عن مشروع مصالحة وطنية تستوعب كل القوى السياسية بما في ذلك الجبهة الإسلامية للإنقاذ.. وإمَّا مواجهة عنيفة تودي بالأخضر واليابس. ويتضح من خلال مؤشرات عدَّة أنَّ جبهة الإنقاذ قد تأقلمت مع الظرف الجزائري الراهن وأعادت ترتيب بيتها بطريقة تسمح لها بالمواصلة في إحقاق مشروعها الإسلامي.

الجبهة الإسلامية للإنقاذ والخيارات العسكرية:

ترى أوساط الجبهة الإسلامية للإنقاذ أن كل الوسائل السياسية الممكنة والمتاحة لحمل النظام الجزائري على ضرورة العودة إلى المسار الإنتخابي باءت بالفشل، لأنّه وكما تشير هذه المصادر أن خطاب السلطة ما زال يستبعد من دائرة إهتماماته وأولياته التحاور مع جبهة الإنقاذ أو أقلاّ الإستجابة لمطالبها وترىٰ هذه الأوساط انَّ ما من وسيلة سياسية إلاّ ولجأت إليها جبهة الإنقاذ التي تشكل بشهادة المراقبين للوضع الجزائري الرقم الصعب في المعادلة الجزائرية؛ ولما إستخدمت كل الأوراق السياسية باتت تدعو في بياناتها إلى ضرورة إسقاط «الطغمة الحاكمة»، وكانت تحتاط من مغبة الدخول في صراع

مع الجيش الجزائري الذي إعتبره حشاني عقب الإنتخابات التشريعية في تصريح له للقناة الفرنسية الأولى سليل الثورة الجزائرية المباركة ومفجر ثورة نوفمبر الشهيرة، وأكد في تصريحه أن الجيش وظيفته حماية الثغور والدفاع عن السيادة والوحدة الترابية، كما أنَّ وظيفته الدستورية تلزمه حماية إختيار الشعب الجزائري.

ولذا كانت كل بيانات جبهة الإنقاذ بعد إبعاد الشاذلي بن جديد تدعو الضباط الجزائريين إلى عدم التنكر لإختيار الشعب والحفاظ على أمانة الأمة الجزائرية وصيانة دماء شهداء ثورة نوفمبر ومواثيق مؤتمر الصومام الداعية إلى ضرورة إقامة دولة جزائرية في إطار المبادىء الإسلامية.

وبعد فرض حالة الطوارىء ووقوع تجاوزات خطيرة ولجوء جبهة الإنقاذ إلى السرية أضحت بياناتها المباشرة تدعو إلى المقاومة الشعبية للعودة إلى المسار الإنتخابي، كما أنَّ بياناتها غير المباشرة كالنفير والسلف ومنبر الجمعة تدعو بلهجة شديدة إلى ضرورة مقاومة الطغمة الحاكمة، كما أنَّ هذه المناشير التي تعلق في المساجد والشوارع العامة تقدم حوصلة عن العمليات العسكرية التي تقوم بها الحركة الإسلامية المسلحة.

وفي تقرير للدرك الوطني مؤخراً أشار إلى أنَّ هذه المجموعات المسلحة بحوزتها أسلحة وذخائر وتعمل في كل القطر الجزائري، وقد وزعت عملها في شرق الجزائر وغربها والوسط الجزائري. وتقوم هذه

المجموعات بعمليات هجومية على مخافر الشرطة والدرك الوطني وهي وسيلتها في الحصول على الأسلحة، إضافة إلى تخصيص مبالغ يدفعها أعضاء هذه الحركة لشراء أسلحة من تجار الأسلحة الذين تضاعف عددهم في المدة الأخيرة كما تشير إلى ذلك مصادر جزائرية رسمية.

وحسب بيان الدرك الوطني دائماً أنَّ هذه الحركة المسلحة مازال لها وجود وتعمل من خلال خلايا ومجموعات صغيرة، وقد أشار الإعلام الجزائري الرسمي أنَّ أعضاء هذه الحركة إنتقلوا من المدن إلى الجبال والمواقع الغابية كجبال الزبربر والجميلة وسهول متيجة.

وتذكر مصادر أمنية جزائرية دائماً أنه برغم المحاولات للقضاء على عناصر هذه الحركة إلاّ أنَّها تلوذ بالفرار في كل مرة تتدخل قوات الدرك الوطني في مواجهات مع عناصر هذه الحركة الإسلامية المسلحة.

ومما زاد المسألة تعقيداً تصريح وزير الداخلية الأسبق العربي بلخير لجريدة صوت الكويت أن تمرداً محدوداً عرفته صفوف الجيش، ويأتي هذا التصريح ليؤكد ما ذكرته وسائل الإعلام الجزائرية من أنَّ مجموعة من القوات الخاصة إلتحقت بالحركة الإسلامية المسلحة.

وبرغم تأكيد القنوات الرسمية للنظام الجزائري من أنَّ هذه العمليات محدودة وتشمل بعض المناطق دون غيرها، إلاّ أنَّ مصادر من العاصمة الجزائرية تؤكد أنّ قلقاً عاماً يسيطر على الوضع العام

الجزائري من جرّاء التصعيد في العمليات العسكرية. كان آخرها تفجير مطار هواري بومدين الذي تزامن مع إنفجار قنبلة في مقر الخطوط الجوية الفرنسية، وإبطال مفعول قنبلة أخرىٰ في الخطوط الجوية السويسرية، وتدخل هذه الإنفجارات في سياق سلسلة من الإغتيالات يتعرض لها يومياً رجال الأمن والدرك الوطني، الذين تمَّ تعويضهم بالجيش الجزائري، وهو مؤشر على اللاإستقرار الذي قد تعرفه الجزائر في الأيام المقبلة.

وما من يوم يمر إلاّ وتقدم السلطة قائمة بإسماء المغتالين من قوات الدرك الوطني والأمن الداخلي؛ مما جعل مصادر ديبلوماسية مقيمة في الجزائر تستبعد الإستقرار في الظرف الراهن.

وهذه الأجواء المشحونة واكبها إقبال السلطة الجزائرية على إغلاق جرائد جزائرية مفرنسة ومعربة، كلوماتن، لاناسيون، وجزائر اليوم، والصح آفة وبريد الشرق والقائمة ما زالت مفتوحة أمام العديد من العناوين الإعلامية.

ومبرر السلطة في إقدامها على غلق هذه العناوين الإعلامية هو تقديمها لمعلومات خاطئة تمس بأمن الدولة. وترىٰ السلطة الجزائرية في عملية تشريح للحركة الإسلامية المسلحة أنّها تمثل قاعدة جبهة الإنقاذ الرافضة لإلغاء المسار الإنتخابي، ومجموعة عبدالقادر شبوطي الرجل الثاني في جماعة مصطفى بويعلي زعيم أول حركة إسلامية مسلحة في الجزائر، وجماعة التكفير والهجرة، الذين كانوا يرون

ضرورة حمل السلاح وعدم القبول باللعبة الديموقراطية لأنّها مناورة وليست طريقاً نحو بناء الدولة الإسلامية في نظرهم؛ وجماعة الأفغان كما تسميهم السلطة وهم المجاهدون الجزائريون العائدون من أفغانستان بعد سقوط نجيب الله والذين قدرت السلطة عددهم بحوالي ألفين، وهم مدربون تدريباً محكماً ومحترفاً وأصحاب سابقة في حرب الجبال والعصابات، يضاف إلى كل هذه التشكيلات تشكيلة أعلنت عن ميلادها وهي الحركة الإسلامية الأمازيغية المسلحة المضادة للسلطة ودعاة الإنفصال من العلمانيين البربر والرافضين للمشروع الإسلامي وتتموقع في جبال القبائل.

الجبهة الإسلامية للإنقاذ من العلنية إلى السرية...

مصادر مطلعة من العاصمة الجزائرية، تؤكد أنّ الوضع الأمني بلغ درجة من الإنزلاق، إستعصى على النظام الجزائري التحكم فيه، وتشير هذه المصادر إلى حلول الجيش الجزائري محل قوات الدرك الوطني والأمن الداخلي، مما يعني أنّ المواجهات ستكون مستقبلاً بين من تطلق عليها السلطة إسم الحركة الإسلامية المسلحة والجيش، ومثل هذه المواجهات قد تنسحب داخل صفوف الجيش الجزائري محدثة تصدعاً فيه وهو ما يخشاه المتتبعون للملف الجزائري؛ ونفس هذا التأكيد المشار إليه نقلته بعض المصادر الديبلوماسية المقيمة في الجزائر إلى بعض العواصم العربية؛ ولفهم تطورات الأحداث الجزائرية لا بد من ربطها بسياقها العام، والذي تشكل الجبهة

الإسلاميـة للإنقـاذ فيـه أهـم حلقـة . . .

مذ تشكلت الجبهة الإسلامية للإنقاذ في سنة ١٩٨٩ وهي تتحول إلى موج هادر، وإكتساحها للساحة الجزائرية مرده إلى دور رجال الجبهة المعروفين بمواقفهم الصلبة المطالبة بضرورة التغيير الجذري، وبضرورة رحيل من لوثوا أنفسهم بملفات الرشوة والإختلاسات ـ ملف ٢٦ مليار دولار أمريكي ـ، وقد كانت الإعتقالات التي تعرض لها رجال الجبهة قبل تشكيل حزبهم عامل مؤازرة لهم، وكانت الجبهة الإسلامية للإنقاذ في كل تجمعاتها ومسيراتها ومهرجاناتها تصعد من لهجتها ضد النظام الجزائري الذي يؤّد فرض مشروع تغريبي فرانكفوني على أغلبية مسلمة، وقد كان هذا الخطاب السياسي المتوهج في نظر عباسي مدني الضمانة الوحيدة لإمتداد الجبهة أفقياً، عملاً بقول أحد روّاد الثورة الجزائرية العربي بن مهيدي «ألقوا بالثورة إلى الشارع يتلقفها الشعب» وقد وجدَ هذا الخطاب صدىً في نفوس الجماهير المليونية اليائسة من نظام لا يتحرك وفق هوية الشعب الجزائري، وفـرضـه لمشـروع مجتمـع ٥٪، وقـد سـاهمـت التـركيبـة النفسيـة والإجتمـاعيـة لـلإنسـان الجـزائـري المتصفـة بـالحميـة والغيـرة علـى المقدسات في إضفاء الزخم الجماهيري على الحالة الإنقاذية. والنظام الجزائري بإقدامه على تقزيم المشروع الإسلامي من خلال وسائل أعلامه، وإتاحته الفرصة للإتجاه الفرانكفوني اليساري البربري في التعبير عن أفكاره بكل حرية، كرس القطيعة بين النظام والشعب، حتى باتت التلفزة الجزائرية تسمىٰ بـ: سي آن آن. نظراً للدور الذي لعبته

هذه القناة الأمريكية أثناء أزمة الخليج لجهة إنتصارها للأطروحة الأمريكية في المنطقة العربية.

وبرغم تجريد السلطة الجزائرية البلديات التي تشرف عليها الجبهة الإسلامية للإنقاذ من كل الصلاحيات التي كانت تتمتع بها أيام الأحادية السياسية، مع ذلك كانت تقدم خدمات خيرية وتسهيلات إجتماعية للشعب الجزائري الذي إزداد التفافاً حولها، حتى صارت بتعبير أحد المسؤولين تمثل سلطة الظل والسلطة البديلة، وهناك عوامل عديدة جعلت الحالة الإنقاذية في طليعة الحركات التغييرية التي أطاحت بحمروش والشاذلي وغزالي وشخصيات متنفذة في النظام بطريقة مباشرة أو غير مباشرة بإشعالها لفتيل الصراع بين مراكز القوى في الجزائر. وبرغم تعرض قادتها للإعتقال بسبب الإضراب السياسي السلمي الذي دعا إليه عباسي مدني في ٢٥ مايو من عام ١٩٩١، ومحاولة خلق سيد أحمد غزالي لجبهة بديلة، إلاّ أنّ عبدالقادر حشاني إستطاع من خلال ملتقى باتنة إسقاط مشروع غزالي، واستمرت الجبهة على نهجها السابق وتكيفت مع المناورات وتمكنت من حصاد ١٨٨ مقعداً في الدور الأول من الإنتخابات التشريعية في ٢٦ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٩١، وكان المرجح أن تحصد الجبهة الإسلامية أعلى نسبة في الدور الثاني من الانتخابات أيضاً في ١٦ كانون الثاني ١٩٩٢. مما يؤهلها دستورياً لإقامة حكومة إسلامية أي حكومة الأغلبية..

وبعد إلغاء الجبهة الإسلامية للإنقاذ بثقل العربي بلخير وزير الداخلية السابق الرجل الأقوىٰ في النظام آنذاك، وكان اللواء العربي

بلخير يشبه اللواء المصري زكي بدر من حيث العداء للحالة الإسلامية والمشـروع الإسلامي، وبرغم تواجـد آلاف المعتقليـن في الصحـراء الجزائرية ، بدأت الحالة الإنقاذية تتكتل في نوايا سرية وتشكلت جبهة سياسية تعمل في الداخل بطريقة معينة، كما تتحرك في أوروبا وأمريكا وبعـض العواصـم العربيـة لتطويـق النظام الجزائري من الخارج، كما تشكلت جبهـة عسكريـة والتي على رأسهـا عبدالقادر شبوطـي المدعو «اللـواء» عبـدالقادر شبوطـي، وبهذه الرتبـة يوقـع البيانـات الصـادرة عنه. . .

وإذا كانـت الجبهـة الإسلاميـة للإنقـاذ في فتـرة العمـل العلني والشرعي سهلة المراقبـة، فإنّ الأمـور باتت عويصـة على النظـام بعد لجوئها إلى السرية السياسية والعسكرية، ومع كل المحاولات المبذولة من قبـل النظـام الجزائـري لتوجيـه قاعـدة الجبهـة الإسلاميـة للإنقـاذ المليونية إلاّ أنّها باءت بالفشل، وتشكلـت فصائـل عسكريـة إسلاميـة تعمل بملء إرادتها وفي كل القطـر الجزائـري، ويحـاول قـادة الحالـة الإنقاذية محمد السعيد، رابح كبير، عبدالرزّاق رجّام وغيرهم أن تكون حركتهم منظمة ومدروسة للتعجيل في إقامة مشروعهم الإسلامي.

والنظام الجزائري يدرك جيداً أنّ الجبهة الإسلامية للإنقاذ كانت تشكل جهاز إطفاء لأي إنفجار ينشب هنا أو هناك وكان يتوقع أنَّ اللعبة ستتوقف عند هذا الحـدّ ـ لعبـة الإطفـاء ـ ولما أصبحت جبهـة الإنقاذ قاب قوسين أو أدنى من الحكم الغيت اللعبة الديموقراطية وتمَّ إسدال الستار على التجربة التعددية التي دامت أربع سنوات والنظام في الفصل

الأخير من المسرحية قال للشعب الجزائري: إنّ التداول على السلطة لن يكون غداً.

الحركة الإسلامية المسلحة من جديد

بعد إلغاء المسار الإنتخابي في الجزائر في كانون الثاني ١٩٩٢ وإبعاد الشاذلي بن جديد. . أعلنت الحركة الإسلامية المسلحة في الجزائر عن الشروع في الجهاد المقدس لمحاربة الذين سرقوا إختيار الشعب الجزائري وداسوا على إرادة هذا الشعب. . .

وإذا كانت الحركة الإسلامية المسلحة في السابق قد إنطلقت في ممارستها من شرعيتها في الوجود، فإنّ الحركة الإسلامية المسلحة حاليا إنطلقت من الشرعية الشعبية وهي تعد الأمة الجزائرية في بياناتها بالحفاظ على الأمانة ومقارعة الطغمة الحاكمة التي لم ترضخ للأمر الواقع. . . بيانات تلو البيانات أصدرتها هذه الحركة وكلها تحمل توقيع «اللواء» عبدالقادر شبوطي أحد أبرز الأعضاء في حركة مصطفى بويعلي والذي تعرفه الجماهير كرمز متمرد على السلطة الحاكمة. . .

بعد الإعلان عن نفسها وشروعها في إرباك مواقع السلطة. . أخذ أنصار الجبهة الإسلامية للإنقاذ يكتبون على الجدران في شوارع الجزائر شعارات مفادها: ـ كلنا معك أيها اللواء.

ـ اللواء شبوطي يعلن الجهاد على الكفرة. . .

وما إلى ذلك من الشعارات التي تذكر بإيام الثورة الجزائرية والشعارات التي كانت جبهة التحرير الوطني تكتبها ليلاً على جدران شوارع العاصمة الجزائرية والمدن الأخرىٰ. . .

وبعض الذين يجهلون عبدالقادر شبوطي أخذوا يتساءلون من هذا النمر الذي يلهج به كل لسان!! عبدالقادر شبوطي. . شاب لم يتجاوز الخامسة والثلاثين كان إماماً في مسجد النور الذي كان قلعة للإسلاميين المتمردين على السلطة الجزائرية. .

وقد انضم في وقت مبكر إلى الحركة الإسلامية المسلحة وكان عنصراً نشيطاً في حركة مصطفى بويعلي إلى أن تمَّ إعتقاله. . بعد إطلاق سراحه في تموز ١٩٩٠ إعترض على المشروع الديموقراطي وأعتبره مناورة من السلطة الجزائرية لإسكات المعارضة الفعلية. .

وكان من الدعاة إلى عدم الدخول في اللعبة الديموقراطية أثناء أزمة الخليج أطلقت عليه الجبهة الإسلامية للإنقاذ لقب اللواء إشارة إلى قدرته العسكرية وخبرته في حرب العصابات. . وبعد إيقاف المسار الإنتخابي مباشرة في الجزائر أعاد بعث عناصره ويوجد من ذكر من أوساط الجبهة الإسلامية للإنقاذ أنّه كان يعد العدَّة العسكرية تحسباً لأي طارىء لأنَّه أعرف الناس بالمؤسسة العسكرية وتلاعباتها. . إتصل عبدالقادر شبوطي بمعظم عناصره وأعاد تنظيم حركته اعترف الدرك الوطني لاحقاً بأن حركته من أقوىٰ الحركات العسكرية. .

وموزعة على كل القطر الجزائري..

وإذا كانت حركة مصطفى بويعلي لم تدعم عملياتها العسكرية بدعاية إعلامية فإنَّ شبوطي تدارك هذا النقص وأصدر مناشير تعلق في المساجد وجدران الشوارع ومن جملتها النفير والسلف ومنبر الجمعة.. وقد تمكنت هذه الحركة لاحقاً من إنشاء إذاعة الوفاء والتي تعبىء الشعب الجزائري ضد النظام القائم وتتحدث عن آخر الإشتباكات والعمليات العسكرية...

اتّبع عبدالقادر شبوطي نفس الاستراتيجية التي لم يتمكن مصطفى بويعلي من تنفيذها كاملة...

واستطاع في ظرف وجيز أن يصعد العمليات العسكرية ضد قوات النظام.. مما أجبر السلطة على إنزال القوات الخاصة إلى الشارع وفرض حظر التجول...

حرب الأجهزة:

في الوقت الذي تتهم فيه السلطة الجزائرية الحركة الإسلامية المسلحة بإغتيال مئات الضباط ورجال الأمن فإن بعض المعلومات تؤكد تورط بعض رجال النظام أيضاً في هذه الإغتيالات لخلط الأوراق..

فعندما كان العربي بلخير وزير الداخلية والمشرف على حالة الطوارىء، كان جهازه الأمني ينفذ بعض العمليات ضد رجال الدرك

الوطني والشرطة وقد توصلت الأجهزة الأمنية إلى هذه الحقيقة . .

كما كانت هذه الأجهزة تساهم في نشر وتوزيع مناشير مناوئة للسلطة . .

ففي منطقة بلوغين مثلاً ألقت مصالح الأمن القبض على شخص كان بصدد إلصاق مناشير مناوئة للسلطة على الجدران . . وبعد التحقيق معه إكتشفت أنه من المخابرات . . .

وكانت هذه التصرفات الأمنية والمخابراتية تهدف إلى إطالة الأزمة القائمة في الجزائر لإيجاد كافة المبررات لمحاربة التيار الإسلامي . .

وقد تحولت فيما بعد هذه اللعبة القذرة إلى حرب حقيقية بين الأجهزة والتي توجت بإغتيال محمَّد بوضياف .

ومع ذلك إستمرت الحركة الإسلامية المسلحة وبرغم هذا الوضع المعقد الذي تشهده الجزائر في تنفيذ عملياتها . .

ومن جملتها : تفجير مقر رياض الفتح الشهير ؛ وضع قنبلة في مقر التلفزيون الجزائري ؛ وضع قنابل تقليدية في السفارة الأمريكية في الجزائر ؛ وضع مئات القنابل في مخافر الشرطة والدرك الوطني ؛ الهجوم على ثكنات ومخافر والإستيلاء على أسلحة . .

الشروع في إغتيال شخصيات سياسية كمحاولة إغتيال وزير العمل ؛ وعبد الحق بن حمودة الأمين العام لإتحاد العمال الجزائريين ،

إغتيـال ضباط الجيش الجزائـري؛ محاولـة إغتيـال وزير الدفاع الرجل الأقوى في الجزائر اللواء خالد نزار؛ تهديد كل المسؤولين الرسميين بالملاحقة والإغتيال؛ إغتيال ما يزيد عن ٣٠٠ عنصر من رجال الأمن والدرك كما تفيد البيانات الرسمية النظامية. . . هذا ما أعلنت عنه السلطة الجزائرية وما زالت تعلن عنه يومياً، أمّا بيانات الحركة الإسلامية المسلحة فتفيد أن الإشتباكات قائمة على قدم وساق وعدد ضحايا النظام تجاوز الألفين.

وقد كانت جريدة النفير السرية التي تصدرها هذه الحركة تنشر معلومات خطيرة تتعلق بالوضع الأمني ومن جملة ما نشرته هذه الجريدة السرية بعض المعلومات التي تبين حقيقة الأزمة الأمنية في الجزائر.

نشرت النفير ذات يوم خبر إختطاف الحركة الإسلامية المسلحة لعقيد في الجيش وتم إقتياده إلى مواقع الحركة الأسلامية المسلحة وأطلع على ما لدى هذه الحركة من أسلحة وذخائر ثمَّ أطلق سراحه ليبلغ اللواء خالد نزار وزير الدفاع بما رآه.

ـ قبل إقالة سيد أحمد غزالي رئيس الوزراء إختلف مع الجيش وخاف على نفسه فلجأ إلى السفارة الأمريكية في الجزائر ومكث فيها ثلاثة أيام حسب النفير دائماً.

ـ تعـرض خـالـد نـزار إلى كميـن نصبتـه لـه الحـركـة الإسلاميـة المسلحة في منطقة تليملي كما أوردته النفير.

ـ تمردات واسعة على مستوى الجيش والقوات الخاصة وإلتحاق هذه القوات الخاصة بالحركة الإسلامية المسلحة تجاوز عددهم الآلاف حسب إذاعة الوفاء التابعة للحركة الإسلامية المسلحة.

ـ مصرع العديد من الضباط بأيدي عناصر الحركة الإسلامية المسلحة. . وهذه الأخبار غيض من فيض مما ينشر في منشورات هذه الحركة، لقد إستطاعت هذه الحركة أن ترجع الجزائر إلى درجة الصفر، والصراع بينها وبين القوات الخاصة التابعة للجيش صراع متكافىء تقريباً لأن هذه الحركة طعمت بمئات الضباط وعناصر القوات الخاصة. . .

وقد إلتحق بهذه المجموعة المسمىٰ سعيد مخلوفي أحد أعضاء مجلس الشورى في الجبهة الإسلامية للإنقاذ وضابط سابق في الجيش الجزائري.

وقبل الإضراب الذي دعت إليه الجبهة الإسلامية للإنقاذ في ٢٥ أيار (مايو) ١٩٩١. ألف سعيد مخلوفي كتاباً بعنوان: ـ العصيان المدني: الأسس والأهداف والوسائل وطرق العمل. .

ومما ورد في الكتاب ما يلي: فجوهر القضية هو مقاومة إرادة الحكومة الظالمة المفسدة أي سحب الثقة منها وتغييرها، وإذا أظهر الشعب تصميماً وتمسكاً بموقفه الموحد فإن النظام الحاكم بأجهزته ووسائله سيسقط ولأن الحكم كان السبب ولا يزال في ظلم وإفساد عظيمين وهو مقدم على فساد وإفساد كثيرين بسبب السياسة الليبرالية

وتفتحها على أعداء الإسلام من نصارى ويهود ووضعه قدرات البلاد بين أيديهم وتحت تصرفهم فإنّه من الواجب والضروري مقاومته بسحب الثقة وعدم التعاون والتعامل معه حتى السقوط. .

ويقول في مكان آخر: وأفضل السبل في الوقت الراهن لتغيير النظام هو المقاطعة الكاملة والشاملة لكل عناصره ومؤسساته.

العصيان المدني الوسائل وطرق العمل:

وفي هذا الفصل يقول سعيد مخلوفي: إن العصيان المدني يعد منزلة وسطاً بين العمل المسلح والعمل السياسي من حيث إستعمال الوسائل أمّا الأهداف فتبقىٰ واحدة لكل عمل منهما. . فكلها تهدف إلى إقامة الحكم الإسلامي لكنها تختلف في وسائلها كما إن إستعمال إحدىٰ هذه الوسائل خاضع للتقدير الحسن والجيد للظروف السياسية والإجتماعية والإقتصادية والنفسية وغيرها للمجتمع في لحظة معينة من الزمن أو كما يقول العسكريون تقدير الموقف الذي ينى على معرفة قوة العدو ونقاط ضعفه وقواه وقوانا الخاصة والمحيط بكل أبعاده وعلى تقدير الموقف ينىٰ بعدها القرار وإختيار الوسائل إمّا في عمل سياسي أو مسلح. . أو العصيان المدني. .

والقيادة الرشيدة هي التي تحسن إتخاذ القرار في الوقت المناسب والمكان المناسب وبالوسيلة المناسبة. .

وقد أبرزت التجارب أن العمل المسلح سابق لأوانه لعدّة

إعتبارات، كما أن العمل السياسي المحض يوشك أن يصل إلى طريق مسدود، ويبقى العصيان المدني وهو الحل المناسب في الوقت الراهن. .

إن اللجوء إلى العنف من طرفنا يكون مبرراً للنظام لكي يتخلى عن مسؤولياته ويبرر بذلك إستعماله للعنف والقوة. .

أما العصيان المدني فإنه ينزع من النظام هذا المبرر ويظهره عارياً على حقيقته المبنية على الظلم والطغيان وإستعمال القوة.

وبإنضمام سعيد مخلوفي إلى الحركة الإسلامية المسلحة تكون هذه الحركة قد ضمت إلى فيلقها ضابطاً متمرساً وسياسياً محترفاً. وقد قام هذا الأخير بمجموعة من الإتصالات لثوير الجيش الجزائري من الداخل، وتشكيل تكتل للضباط الإسلاميين ليقوموا بعملية إنقلابية من داخل النظام لا تؤدي إلى خسائر كثيرة وتحافظ على ما تبقى من دماء الجزائريين. .

وبعد إيقاف المسار الإنتخابي بقليل صدر بيان وقعه مجموعة من الضباط يعلنون فيه إستنكارهم للإنقلاب العسكري الأمريكي على إختيار الشعب الجزائري المسلم. . ويدعون كل الضباط الشرفاء إلى الثورة على خالد نزار وزير الدفاع وزمرته ذات العلاقة المشبوهة بالماسونية العالمية كما يقول البيان. . .

وقد أعلنت السلطة الجزائرية بعد صدور هذا البيان بعشرة أشهر أنّها ألقت القبض على عناصر تنظيم الضباط المسلمين الذين كانوا

يخططون للإستيلاء على الحكم عن طريق إنقلاب عسكري وبالتواطؤ مع الجبهة الإسلامية للإنقاذ. . .

وقد ذكرت السلطة الجزائرية في بيانها أن عدد أفراد هذا التنظيم يبلغ تسعين عضواً يقودهم الضابط شوشان. . . ومن أبرز الأحداث التي إتهمت فيه الحركة الإسلامية المسلحة هو حادث تفجير مطار هواري بومدين الدولي بعبوة ناسفة راح ضحيتها عشرة مواطنين مدنيين في بهو المطار ووقع مئات الجرحىٰ تأثراً بهذه العبوة. .

وإذا كانت السلطة الجزائرية قد إتهمت الجبهة الإسلامية للإنقاذ. . فإن تساؤلات كثيرة ما زالت مطروحة بهذا الشأن.

من فجّر مطار هواري بومدين؟:

عملية تفجير مطار هواري بومدين في ٢٦ آب [أغسطس] ١٩٩٢م. كانت من أكبر العلميات العسكرية التي ما زالت إلى يومنا تسيل حبراً كثيراً في الإعلام الجزائري. . .

وقد أدت هذه العملية إلى شل العلاقات الجزائرية ـ الفرنسية بإعتبار أن بلعيد عبد السلام إتهم فرنسا ونفس الإتهام وجهته الصحف الجزائرية الرسمية للنظام الفرنسي. .

ولكن بعد فترة وجيزة فوجىء الرأي العام الجزائري والدولي بإتهام الجبهة الإسلامية للإنقاذ بالضلوع في هذا الحادث وأعتقلت السلطة الجزائرية منفذي هذه العملية كما أدعت وهم على التوالي: ـ

حسين عبدالرحيم مسؤول في النقابة الإسلامية للعمل التابعة للجبهة الإسلامية للإنقاذ وحشايشي رشيد وروابحي محمَّد وسوسان سعيد المسمىٰ بعمر. وعند إعتقال حسين عبدالرحيم أدلى المتهم بتصريحات خطيرة قال عنها رابح كبير رئيس الدائرة السياسية في الجبهة الإسلامية للإنقاذ أنّها جاءت إثر تعذيب شديد تعرض له حسين عبدالرحيم، وورد في إعترافات عبدالرحيم حسين ما يلي: ـ أنّ الحركة الإسلامية المسلحة تكونت عندما كانت الجبهة الإسلامية للإنقاذ تعمل في إطار الشرعية وإطار العلنية والقانون، وأوضح المتهم أن هذه الجماعة المسلحة كان يشرف على تكوينها الشيخ الملياني أحد أبرز أعضاء حركة مصطفى بويعلي والذي كان يفعِّل هذه الحركة وبإشراف الهاشمي سحنوني وبن عزوز زبدة عضوا مجلس الشورى في جبهة الإنقاذ.

وأضاف حسين عبدالرحيم أن الحركة المسلحة كانت تعقد إجتماعات في مدينة البليدة تحت إشراف الهاشمي سحنوني بصفته القائد الروحي لجماعة التكفير والهجرة وكان يشرف على الاجتماعات التي كانت تضم أحياناً الملياني وعمر العلمي وعبد الناصر علمي وكمال رايت؛ وعبد القادر لونيس...

واتهم حسين عبدالرحيم بن عزوز زبدة الرجل الثاني في الجبهة الإسلامية للإنقاذ بأنه كان على إتصالات واسعة بإيران وليبيا والسودان لجمع الإموال اللازمة لهذه العملية الضخمة..

وعن إتصاله بقواد الجبهة الإسلامية للإنقاذ ذكر حسين عبدالرحيم أن الإتصالات كانت صعبة بسبب الوضع الأمني وكثرة الدوريات والحواجز في الطرقات. ومع ذلك كما يقول عبدالرحيم إلتقينا بيخلف شراطي فقيه الجبهة الإسلامية للإنقاذ وعبد الرزّاق رجّام الناطق الرسمي بإسم الجبهة الإسلامية للإنقاذ في الداخل الجزائري وقد أرسلهما إلينا الشيخ محمد السعيد ونسقنا سوية في بلدية حيدرة وأبديا إستعدادهما لتوفير كل الحاجيات المالية والمعنوية.

وقد زودنا عبدالرزاق رجام بمبلغ ٢٠ مليون سنتيم واشترينا رشاشات كلاشينكوف. .

وقد أكد المتهم في إعترافاته عن وجود علاقة بين سعيد مخلوفي والهاشمي سحنوني من جهة وعلاقة بين سعيد مخلوفي وقمر الدين خربان الموجود حالياً في فرنسا. . وكان قمر الدين خربان من جهته ينسق مع الشيخ عبدالباقي صحراوي وآخر يدعى أبو أنس، وكان عبدالباقي صحراوي على إتصال دائم بأفغانستان وإيران والسودان لجمع الأموال والحصول على الأسلحة لبعثها إلى الجزائر.

وقال المتهم أن قمر الدين خربان الموجود في فرنسا إتصل به وحدثه عن وجود جماعات جزائرية في ليبيا والسودان، وأن الأسلحة ستصل بسهولة عبر دبداب ـ الحدود الجزائرية ـ الليبية . . إلى الحركة الإسلامية المسلحة.

إلّا أن هذه الإعترافات لم تشف غليل الجزائريين الذين إعتبروا

هذا السيناريو يدخل في سياق سيناريوهات تلويث سمعة الجبهة الإسلامية للإنقاذ إمعاناً في تحطيمها شعبياً. . .

والإشكالات التي طرحت في موضوع تفجير مطار هواري بومدين كثيرة وأهمها ما يلي:

ـ إن العملية كانت تنم على إحتراف منفذيها وقد بلغت غاية في الدقة والتقنية لا يمكن لعناصر الجبهة الإسلامية للإنقاذ بلوغها.

ـ العبوة الناسفة وضعت في حقيبة ديبلوماسية والتي وضعت بدورها في بهو المطار، فكيف تم خرق الحزام الأمني في المطار وهو بالغ التعقيد. ؟!

ـ تمَّ تفجير العبوة بجهاز تحكم عن بعد كما تذكر بعض المصادر الإعلامية. . فهل يملك الإسلاميون هذه التقنية الدقيقة؟!

ـ حسين عبدالرحيم كان في معتقلات الصحراء، وأطلق سراحه قبل تنفيذ العملية بشهر أو إثنين فكيف خطط للعملية. ؟!

ـ بن عزوز زبدة والهاشمي سحنوني كفيفان وقد لازما بيوتهما بعد تجميد عضويتهما من قبل الجبهة الإسلامية للإنقاذ وقد سعيا لإنجاح مشروع المصالحة ولكن بدون جدوى

ـ كان الإتهام في البداية موجهاً لفرنسا فلما تحول إلى الجبهة الإسلامية للإنقاذ. . . ؟!

ـ في نفس الوقت الذي إنفجرت فيه قنبلة المطار كانت هناك

قنبلة شديدة المفعول في مستشفى مدني قرب بلدية الحراش. . وأكتشفها المواطنون الجزائريون صدفة. . فهل يجرؤ الإسلاميون على هذا الفعل؟!

وبعد هذه الفاجعة الكبيرة التي أودت بعشرة مواطنين وأوقعت مئات الجرحىٰ طرح المراقبون في الجزائر بعض الإحتمالات التي مازالت تحتاج إلى أدلة كاملة لإثباتها أو نفيها ولكنها موضوعية إلى حدٍ ما.

ـ أن العملية من صنع المخابرات الجزائرية لإحداث الصدمة في الجزائر المؤدية إلى التفاف الشعب حول المجلس الأعلى للدولة الذي يعيش بلا قاعدة جماهيرية. .

ـ أن العملية تدخل في إطار حرب الأجهزة في الجزائر واستهدفت بلعيد عبدالسلام رئيس الوزراء الذي كان موجوداً في المطار أثناء إنفجار القنبلة.

ـ أن العملية من تنفيذ جهاز العربي بلخير. إنتقاماً من الذين أخرجوه من السلطة.

ـ أن تكون العملية من صنع الجبهة الإسلامية للإنقاذ وقد إتصلت هذه الأخيرة بالأمنيين في المطار وحذرت من وجود قنبلة ليتم إفراغ المطار إلاّ أن المسافرين لم ينذروا بوجود هذه القنبلة.

ـ أن تكون العملية من صنع المخابرات الفرنسية التي لها سابقة

في تفجيرات في الجزائر في عهد الراحل هواري بومدين. . للقضاء على من أسمتهم بالجناح القومي علي كافي وبلعيد عبدالسلام. .

الصحافي الجزائري عبدالحميد عبدوس كتب في مقاله الأسبوعي في جريدة أنوار الحق عقب الحادثة مقالاً بعنوان الكارثة جاء فيه ما يلي:

لا يمكن أن نعبر عما وقع من قتل وتدمير في مطار هواري بومدين سوى بكونه كارثة!

وما كان في الواقع أغنانا عن تلك المشاهد التي هزت المشاعر وقطعت القلوب وأستدرت الدمع وفجرت الغضب أمام مرآى أشلاء الأبرياء ودموع الأطفال وتأوهات الجرحىٰ!

يا له من جنون مرعب ورعب مجنون لا هدف له سوى إلحاق أكبر قدر من الضرر بالنفوس وإثارة أكبر قدر ممكن من السخط والإستفزاز.

نعوذ بك اللهم من أن يحل بنا غضبك أو أن يحيق بنا سخطك وتجعلنا كمن قلت فيهم: **﴿يخربون بيوتهم بأيديهم﴾**.

لقد كانت من أجل نعمك علينا أن جعلتنا أمة واحدة وألفت بين قلوبنا بالإسلام أنت القائل **﴿لوِ أنفقت ما في الأرض جميعاً ما ألفت بين قلوبهم ولكنَّ الله ألف بين قلوبهم إنه عزيز حكيم﴾**. .

لقد كان رد فعل المواطنين الجزائريين على هذه الكارثة مستنكراً

وغـاضبـاً والحقيقـة أنّـه لا يمكـن إنتظـار أقـل مـن ذلـك مـن الشعـب الجزائري أمام عنف يستهدف الأبرياء.

وهذه الهزة الوجدانية لدى الشعب الجزائري جاءت بعد تواتر حملة إعلامية فرنسية تتنبأ بإنزلاق الوضع الأمني في الجزائر نحو اللبننة ولا ندري بالضبط إن كان هذا التنبؤ مجرد كهانة إعلامية أم أنه خلاصة مخطط مدروس أم أنه تعبير عن رغبة مبيتة تنتظر أفضل الشروط لتحقيق نفسهـا إن لـم تكـن تـوظـف أجهـزتهـا السـريـة لتـوفيـر تلـك الشـروط المطلوبة..؟!

المهم أن الوضع مقلق ومعبأ بالنذر ويمكن القول أننا نعيش مرحلة كل الأخطار!

وبقدر ما كانت حادثة المطار واضحة في بشاعتها ونتائجها بقدر ما كانت غامضة في مصدرها ومنفذيها!

في يوم حادثة المطار وصلت مكالمة هاتفية إلى الخطوط الجوية الفرنسية تخبر بوجود قنبلة مؤقتة في مقر الوكالة وتطلب من العاملين فيها إخلاء المكان. هل يعني ذلك أن واضعي قنبلة المطار وقنبلة وكالة الخطـوط الجـويـة الفـرنسيـة إن صـح إنتمـاؤهـم إلـى جهـة واحـدة يسترخصون الدم الجزائري في المطار ويشفقون على أرواح العاملين في الخطوط الجوية الفرنسية؟!

بعد الإنفجار المروع في المطار تناقلت الإذاعات والتلفزيونات ووكالات الأنباء التي أوردت الخبر مقطعا من حديث بلعيد عبدالسلام

رئيس الحكومة الجزائرية يتهم فيه طرفاً أجنبياً بتدبير العملية وتنفيذها بيد جزائرية ولكن كل الإتهامات بعد ذلك أصبحت توجه في إتجاه واحد وتستهدف فاعلاً لم تسمه ولكنها توحي بأن الفاعل لا يمكن أن يكون سوىٰ الطرف الإسلامي! وحتى المواطنين كانوا يستغربون صدور هذا العمل الإجرامي من طرف مسلم وكأن الفاعل قد قدم للعدالة وفصلت العدالة في مسؤوليته وإنتمائه.

وأحزاب «البخس» ـ الأحزاب اليسارية والبربرية والفرانكفونية ـ والبيانات لم تتحرج كثيراً في إدانة أصحاب «العنف واللاتسامح» وهي لافتة كانت ولا زالت تصنف تحتها الجبهة الإسلامية للإنقاذ ـ في إعتقادهم ـ وخصوصاً التيار الإسلامي عموماً.

إن هذا الإنزلاق في الخطاب السياسي لا يقل خطورة عن الإنزلاق في الوضع الأمني في تقديرنا على الأقل. يقول المولى عز وجلَّ: **﴿ولا يجرمنكم شنآن قوم على آلا تعدلوا أعدلوا هو أقرب إلى التقوىٰ﴾**.

وليس من العدل أبداً أن تنسب مثل هذه الجريمة البشعة والعشوائية إلى جهة معينة ما لم تثبت العدالة بأدلة قاطعة وبراهين ساطعة مسؤوليتها في ذلك..

وقد يجني طرف ما قد تكون للسلطة أو غيرها مصلحة عاجلة في تبشيع دعاة الحل الإسلامي في الجزائر وتقديمهم على أنهم قتلة بلا ضمير ولا دين هدفهم الوحيد هو سفك دماء الأبرياء للوصول إلى

السلطة أو المشاركة فيها ولكن الوطن لن يستفيد الشيء الكثير من هذه التقييمات العشوائية والتعقيدات النفسية والإتهامات المسبقة.

إن الكثير من الجزائريين الذين لا يقلون حباً وإخلاصاً للوطن يعتقدون صادقين أن حلَّ الجبهة الإسلامية للإنقاذ وحرمانها من النشاط السياسي الرسمي والعلني هو المتسبب في خلق ظروف غامضة متوترة تسهل القيام بأعمال تخريبية من طرف أعداء الجزائر ووحدتها الوطنية وتسجيل ذلك في «لوحة» الجبهة الإسلامية للإنقاذ! وهذا لا يعني إنتقاصاً من مقدار اليقظة والخبرة التي يتحلى بها عناصر جهاز الأمن الجزائري، ولكن يعني أن الظروف المتوترة والغامضة تسهل عملية الإختراق الداخلي للقوى المعادية وتقدم لها غطاءً خادعاً لا يمكن أن تستفيد منه أبداً في الظروف العادية التي يكون فيها الوضع مستقراً والمسؤوليات محددة ومعلنة.

ونعتقد من جانبنا مثل كل المواطنين الجزائريين أن حامل شعار الحل الإسلامي للتمكين لدين الله لا يمكنه أبداً أن يستهدف في عمله قتل الأبرياء وتفجير المطارات! لأن المسلم الذي يقف عند حدود الله يعرف أن زوال الدنيا بكاملها أهون على الله من قتل النفس البريئة بغير حق وأن حرمة دم المسلم هي أعظم عند الله من حرمة كعبته المشرفة التي تستقبلها أنظار المسلمين في صلاتهم ولم يجز الفقهاء قتل المسلم إلاّ في حالات محدودة ومعينة ومشروطة أو في فتوى إبن تيمية التي يجيزها في حالة تحصن الكفار بالمسلمين وإعتبار القتلى شهداء في هذه الحالة..

وما أبعد هذه الحالة الخاصة التي نصت عليها فتوى إبن تيمية على الوضع في الجزائر!

إن الكشف عن واضعي قنبلة المطار يجب أن يوضح هذه النقطة بالذات وأن يحدد المسؤوليات دون إتهام تيار بكامله وإعتباره مجرماً حتى تثبت براءته عكس القاعدة القانونية التي يكون فيها المتهم بريئاً حتى تثبت إدانته!

لقد كان إغتيال الراحل محمد بوضياف فرصة للعناصر الشيوعية وقراصنة الفكر المادي المنحط ليوجهوا أصابع الإتهام على شاشات التلفزيونات الأجنبية للجبهة الاسلامية للإنقاذ أو الأصوليين كما يسميهم عديمو الأصل.

وكانت فضيحة البكالوريا ـ وزعت أسئلة البكالوريا قبل الإمتحانات بقليل وقد أدت هذه العملية إلى إستقالة الوزير المعرب علي بن محمد الذي كان يدعو إلى إقامة مدرسة عربية إسلامية جزائرية حفاظاً على الأجيال الجزائرية من الإنسلاب الثقافي مناسبة لتوزيع التهم التقليدية في جرائدهم الحاقدة على التيار الإسلامي. وإلى حدٍّ الآن ما زال الشعب ينتظر أدلة الإتهام ونتائج التحقيق الكاملة في القضيتين بدون جدوى!

وإذا كان من غير الجائز قانوناً ولا شرعاً لأحد أن يبرر أو أن يقترف العنف المجاني والتخريب الأعمى فليس من المقبول أيضاً أن يتخذ تيار أو حزب بكامله مشجباً جاهزاً لتعليق الأخطاء وإلصاق

التهـم بـلا بينـة ولا برهـان!

ومن الغريب المريب في نفس الوقت أنه كلما شُرع في الحديث عن المصالحة الوطنية كلما توتر الوضع بدرجة توحي بأن اللبننة التي تحدثت عنها الصحف الفرنسية تكاد تصبح بمثابة الثقب الأسود الذي يمتص الجهود والمساعي الخيرة.

وإذا كـان الإنفجـار الـذي وقـع فـي المطـار هـو بمثـابـة الكـارثـة المحزنة فإن الكارثة الكبرىٰ هو تفجير منطق المصالحة الوطنية.. التي نراها الحل الوحيد والممكن لمشاكلنا الراهنة والمقبلة..

وكان الصحافي عبدالحميد عبدوس مصيباً في تشخيصه إذ أن مشروع المصالحة الوطنية فجر لاحقاً وجمدت التعددية السياسية وقد كتب هذا بعد أسبوع من حادث تفجير المطار..

الحديث اليومي في الجزائر القتل والدماء والرصاص:

يـوميـاً يتحـدث التلفـزيـون الجـزائـري عـن أخبـار الإشتبـاكـات والإغتيالات التي تزايدت وأرتفعت حدتها حتى فرض حظر التجول.. وهذه الإشتباكات جعلت الجزائر حسب ما قاله المراقبون تعيش حرباً أهلية مقنعة..

وللتدليل على خطورة الوضع الأمني في الجزائر نسرد هنا بعض ما تسمح السلطة الجزائرية بالإعلان عنه من خلال الوسائل الإعلامية الحكومية وهي قليل بالمقارنة مع حجم الأحداث الدموية في الجزائر...

وسوف ننتقي نماذج مما تبثه التلفزة الجزائرية من أخبار القتل والإغتيالات في الجزائر وهي نماذج منتقاة من آلاف الأخبار الصاخبة بهذا الخصوص . .

ـ مسلحون في ولاية قسنطينة قتلوا دركيّاً وأقتحموا نقطة مراقبة أمنية قرب بلدية قرارم.

ـ أعلن الدرك الوطني أنه إستطاع تفكيك خلية عسكرية كانت تزمع القيام بأعمال إرهابية ضد الدولة في ولاية الشلف.

ـ اغتال مسلحون يوم الجمعة في الطريق السريع بين العاصمة ومطار هواري بومدين ضابط شرطة يدعى طيبي محمد.

ـ وفي حي السيدة الإفريقية في أعالي منطقة باب الوادي إغتال مسلحون ضابط شرطة وزوجته.

ـ قتل شرطيان في دائرة بوفاريك ولاية البليدة وفي ولاية الأغواط أوقف رجال الدرك الوطني خلية عسكرية تنسق مع خلايا عسكرية أخرىٰ في العديد من مدن القطر الجزائري.

ـ حكمت المحكمة العليا بالإعدام على الضابطين رحمون نورالدين وفضيل أحمد بتهمة الهجوم على ثكنة عسكرية بحرية ـ الأميرالية ـ.

ـ قتل صباح أمس الجمعة شرطيان وجرح إثنان من فرقة التدخل السريع.

ـ وقعت إشتباكات بين مجموعة مسلحة مع القوات الخاصة التابعة للجيش قتل على إثرها أحد العسكريين وأعتقل بعض أفراد المجموعة المهاجمة.

ـ أضرمت نيران في بعض الحافلات التابعة لوزارة النقل.

ـ وقع إشتباك مسلح بين مجموعة مسلحة ورجال الشرطة أدى إلى مقتل إثنين من رجال الشرطة: وجرح آخران في بلدية عين الدفلىٰ.

ـ قام مجهولون مساء الأحد في مدينة البليدة بإغتيال ضابط أمام منزله ولاذ المهاجمون بالفرار.

هذه الأخبار وآلاف غيرها جعلت العواصم الغربية تشك في قدرة النظام الجزائري على تجاوز الأزمة الأمنية العالقة.. فنصحت الولايات المتحدة الأمريكية رعاياها بعدم التوجه إلى الجزائر كما حذت حذوها بريطانيا....

عنف السلطة أو سلطة العنف

في تعليق له على الأحداث الدموية في الجزائر وقبل مغادرته الجزائر بشكل نهائي صرح حسين آيت أحمد زعيم جبهة القوىٰ الإشتراكية، للصحافة الجزائرية أنه كما نندد بالعنف الأصولي علينا أن نندد بالعنف اليساري الذي تمارسه السلطة الجزائرية في خنق الحريات والتضييق على الناس.

لقد إقترفت السلطة الجزائرية خطأ فادحاً بإلغائها للمسار الإنتخابي وحلها للجبهة الإسلامية للإنقاذ..

هذه الخطوة فجرت كل الصواعق في الجزائر على مستوى السلطة وعلى مستوى القاعدة..

وبالرغم من أن الأحزاب الجزائرية تنادت إلى ضرورة المصالحة الوطنية وتعيين حكومة الوفاق الوطني.. إلاَّ أنَّ السلطة القائمة نهجت الخيار الأمني وصمت آذانها عن كل نداءات المصالحة الوطنية...

والسلطة تدعي أنها تحارب الذين يحاولون الإستيلاء على

السلطة دون أن تشكل على نفسها وهي التي إستولت على سلطة كانت ستؤول وبإرادة شعبية لحزب سياسي معارض. .

وبدل أن تفتح حواراً موسعاً مع كل الفعاليات السياسية كما طلب بذلك أحمد بن بلة رئيس الحركة من أجل الديموقراطية وعبدالحميد مهري الأمين العام لحزب جبهة التحرير الوطني وأغلب الشخصيات السياسية إلاّ أنَّ السلطة الحالية فرضت حظر التجول وألغت كل المؤسسات التابعة من قريب أو بعيد للجبهة الإسلامية للإنقاذ. . وأنزلت القوات الخاصة بقيادة اللواء محمَّد العماري إلى الشارع لمواجهة الحركة الإسلامية المسلحة.

والصراع ما زال متفاقماً والوضع الأمني ينزلق نحو الأسوأ. . وتبقى الجزائر مفتوحة على كل الإحتمالات. . .

والسؤال الملح في هذا الظرف هو هل ستتمكن هذه الحركة الإسلامية المسلحة من تقويض النظام وهل تملك زمام المبادرة في حال سقوط النظام وإلى أي مدى يتمكن النظام الجزائري من مواصلة خطاه الأمنية في ظل الحديث عن وصول الكارثة إلى الجيش والحديث عن بدايات تصدع داخل هذه المؤسسة.

كل المؤشرات تدل على أن الجزائر تمر بلبننة مقنعة غير معلنة.

كما أنَّ كل المؤشرات لا تنبىء بفجر قريب يرتاح فيه الجزائريون من حالات الإستثناء والطوارىء والحصار وحظر التجول. .

لقد فرضت حالات الحصار والطوارىء على الشعب الجزائري ثلاث مرات. . حصار تشرين الأول ١٩٨٨، وحصار حزيران ١٩٩١ وحصار شباط ١٩٩٢. . وما زالت الجزائر تعيش حالة الطوارىء إلى يومنا هذا. .

وما زالت السلطة حريصة على خيارها الأمني وإلغاء العمل بمبدأ التداول على السلطة، وما زالت الحركة الإسلامية المسلحة وجبهة الإنقاذ مصرتين على ضرورة الرجوع لإختيار الشعب. . والصراع القائم حالياً في الجزائر هو بين الشرعية واللاشرعية والصراع بينهما متواصل إلى أن يتغلب طرف على طرف ولكن قد تكون هذه الغلبة في نهاية المطاف على حساب الجزائر وطناً وشعباً؟!.

يحيى أبو زكريا

صدر للمؤلف:

- ٤ أيام ساخنة في الجزائر
«القصة الكاملة لمحاكمة قادة الانقاذ»
- الحركة الاسلامية المسلحة في الجزائر
١٩٧٥ - ١٩٩٣

ويصدر قريباً:

- من قتل محمد بوضياف؟
- الجبهة الاسلامية للانقاذ
من التأسيس الى الخيارات الصعبة
- الاسلاميون في الجزائر
والمشروع الديموقراطي
- الحركة الاسلامية في الجزائر
الاصول والجذور